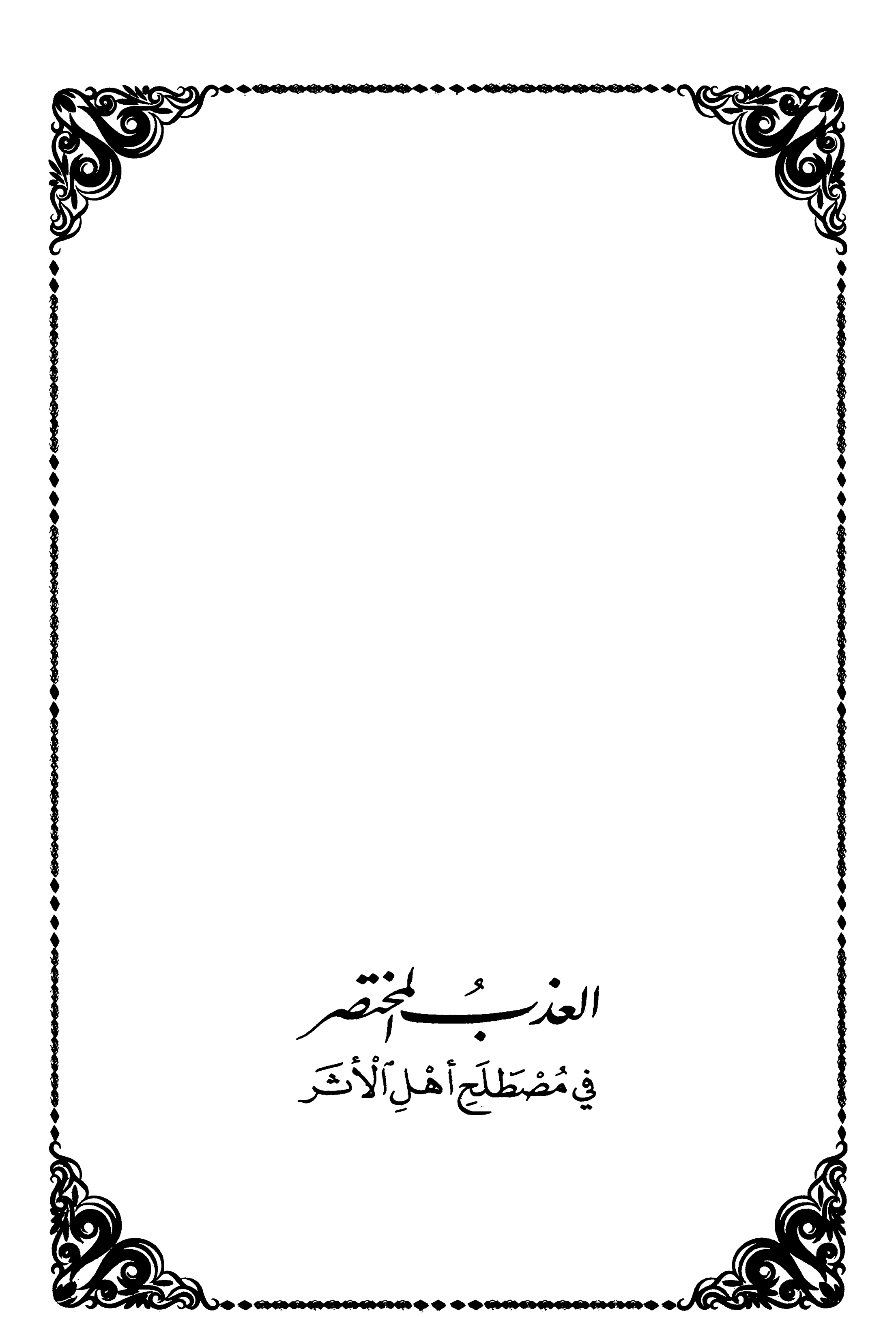


تأليف
الدكتور عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل



دار طيبة
DAR TAYBA



العذبُ المختصر

في مُصْطَلَحِ أهْلِ ٱلأثَر

ح دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٤٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأهدل، عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن شميلة
العذب المختصر في مصطلح أهل الأثر. / عبدالرحمن بن
عبدالرحمن بن شميلة الأهدل-ط١٠.- مكة المكرمة، ١٤٤٤ هـ
١١٢ص ؛ ١٧*٢٤ سم
ردمك: ٤-٢٨٠٥-٠٤-٦٠٣-٩٧٨
١ - الحديث - مصطلح أ.العنوان
ديوي ٢٣١ ٧٧٥٠/ ١٤٤٤

ردمك: ٤-٢٨٠٥-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

رقم الإيداع: ٧٧٥٠/ ١٤٤٤

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ/ ٢٠٢٣ م

دار طيبة للنشر والتوزيع

الرياض - السويدي - ش السويدي العام - غرب النفق
جوال ٩٦٦٥٥٤٢٥٣٧٣٧ + هاتف ٩٦٦١١٤٢٥٣٧٣٧ +
www.tayba-store.com

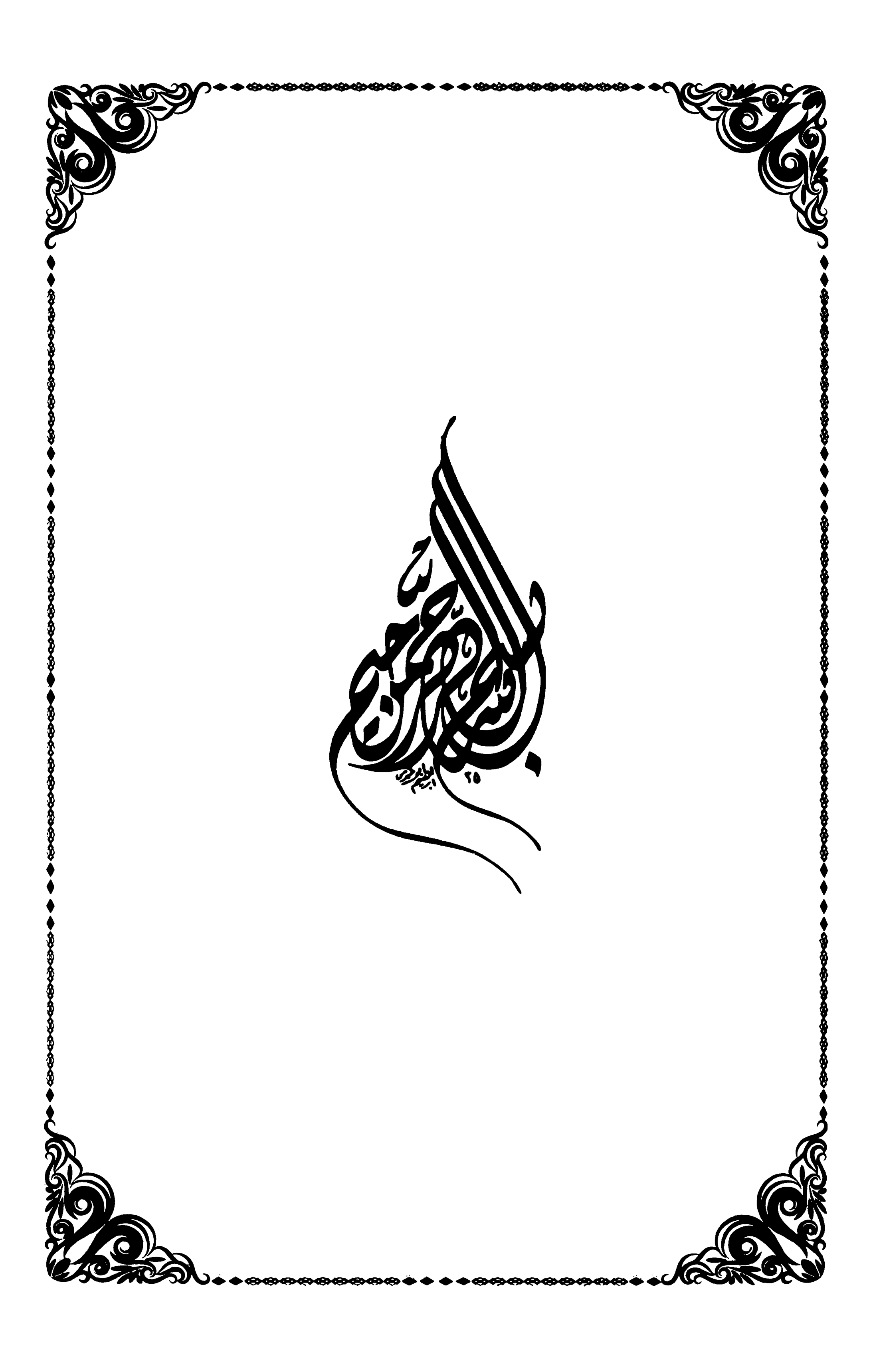


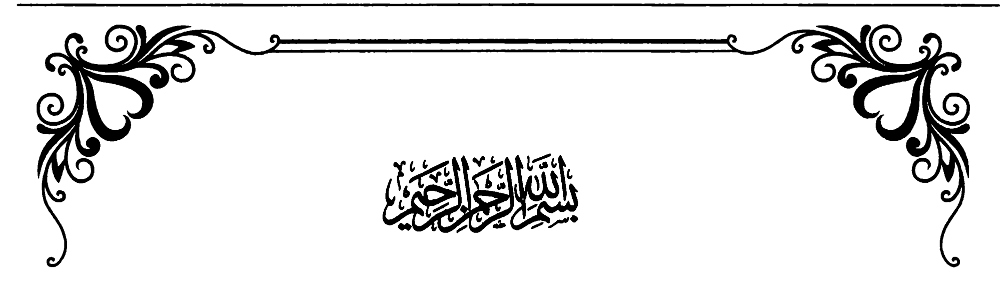
تأليف

الدكتور عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل

دار طيبة للنشر والتوزيع

الرياض





الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه . أما بعد:

فإنَّ علم **مصطلح الحديث** ضروريٌّ لطالب العلم الشرعي لأنه الميزان العدل لمعرفة قبول الحديث أو ردِّهِ. ولأهمِّيتِهِ واحتياجِ طلاب العلم إليه، تعدّدت فيه المؤلفات، وتنوَّعت فيه المختصرات والمطوَّلات.

ولذا أحببت المساهمةَ في هذا العلم الشريف، بمختصر مفيد، جمعته من عدة كتب معتمدة عند علماء هذا الشأن واعتمدت كثيرا على «**نخبة الفكر**» وشرحها «**نزهة النظر**» كلاهما للإمام المحدث الحافظ ابن حجر.

أقدمه لروَّاد علوم الحديث، بعبارات سهلة وأسلوب قريب إلى الأفهام وسميته: «**العذب المختصر، في مصطلح أهل الأثر**».

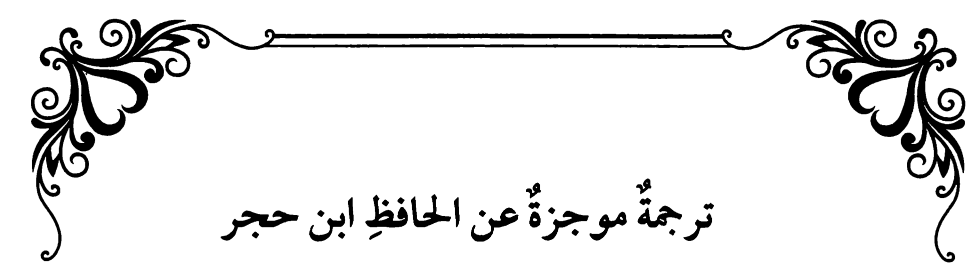
راجيا من المولى جلَّت قدرته أن ينفع به، ويجعله خالصا لوجهه الكريم إنه سميع مجيب ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكّلت وإليه أنيب .

وكتبه

د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل

المدرس بمعهد الحرم المكي الشريف

١٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ



ترجمةٌ موجزةٌ عن الحافظِ ابن حجر

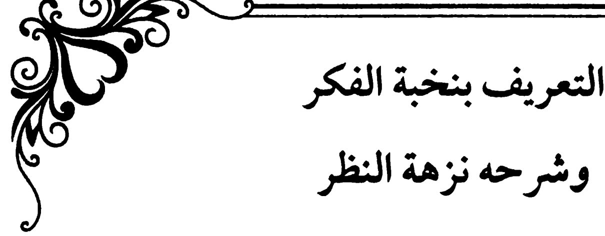
هو: الإمام المحدث الحافظ أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل شهاب الدين بن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى.

ولد بالقاهرة سنة «٧٧٣ هـ» نشأ مكبًّا على طلب العلم وملازمة مجالسه، ثم أقبل على الحديث ورحل في طلبه لسماع الشيوخ، ولم يلبث أن عَلَتْ شهرته وشُدّت الرحال إليه، وأصبح من الحفاظ في عصره، وكان فصيح اللسان، راوية للشعر فقيها ومحدثا، ولي القضاء في مصر ثم اعتزل وتفرغ للتأليف والإفادة وله مصنفات كثيرة من أهمها:

- فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري.
- تهذيب التهذيب في رجال الحديث.
- تقريب التهذيب.
- نخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر.
- نزهة النظر شرح نخبة الفِكر.

توفي رحمه الله سنة «٨٥٢ هـ».

***




التعريف بنخبة الفكر وشرحه نزهة النظر

كتاب «**نخبة الفكر**» وشرحه «**نزهة النظر**» من مؤلفات ابن حجر العسقلاني القيّمة التي أثنى عليها العلماء قديما وحديثا، وقررت في كثير من المعاهد والمدارس في شتى بقاع الأرض، وقد اشتمل الكتابان على فوائد جَمَّة، ومهمات قيمة بترتيب مبتكر لم يسبق إليه أحد من المؤلفين، وقد استوفى المؤلف ﷺ تعالى فيه أنواع علوم الحديث تقريبا فجزاه الله خير ما يجزي الصالحين.

*** أول من صنف في علوم الحديث:**

١- إن أول كتاب دون في علم مصطلح الحديث تدوينا مستقلا هو كتاب «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**» للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الشهير بالرامهرمزي بفتح الميم وضم الهاء «ت ٣٦٠ هـ».

٢- ثم تلاه في التدوين الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري «ت ٤٠٥ هـ» فألف «**معرفة علوم الحديث**».

٣- ثم الحافظ أبو نعيم الأصفهاني أحمد بن عبد الله «ت ٤٣٠ هـ» فألف «**علوم الحديث**».

٤- ثم الحافظ الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي «ت ٤٦٣ هـ» فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه «**الكفاية في علم الرواية**» وفي آدابها كتابا سماه «**الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع**» وقَلّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا قال الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة «ت ٦٢٩ هـ» كل من

أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه .

وتتابعت التآليف بين موجز، ومختصر، ومطول ، حتى أصبح هذا الفن متكامل البنيان من كل جوانبه ولله الحمد والمنة .

***

مقدمة

في مبادئ علم مصطلح الحديث

ينبغي لكل شارع في أَيِّ فَنٍّ من الفنون أن يتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه ليكون على بصيرة فيه، وهذا التصور يحصل بمعرفة المبادئ، والتعريفات الأولية فأقول وبالله التوفيق:

*** مصطلح الحديث قسمان:**

القسم الأول: يسمى علم الحديث دراية، أي من جهة الدراية والفهم، وهو علم بأصول وقواعدَ يُعرف بها أحوال السَّند والمتن من حيثُ القبول والرد.

والقسم الثاني: يسمى علم الحديث رواية، أي من جهة الرواية فهو يتناول ضبط كل حديث وتحرير ألفاظه ونقله وهذا يشتمل على رواية ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير .

وموضوع مصطلح الحديث: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وواضعه: القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الشهير بالرامَهُرْمُزِي بفتح الميم وضم الهاء «ت ٣٦٠ هـ».

وفائدته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث .

الحديث: لغة: الجديد، **واصطلاحا:** ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

الخبر: لغة: ضد الإنشاء، **واصطلاحا**: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن الخبر مرادف الحديث ، أي معناهما واحد.

الثاني: أنه مغاير للحديث، **فالحديث** ما جاء عن النبي ﷺ، **والخبر** ما جاء عن غيره.

الثالث: الخبر أعم من الحديث، **فالحديث** ما جاء عن رسول الله ﷺ، **والخبر** ما جاء عنه ﷺ أوعن غيره .

الأثر: لغة: بقية الشيء، **واصطلاحا**: مرادف للحديث أي معناهما واحد، وقيل مغاير له وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

السَّند: لغة: المعتمد، **واصطلاحا**: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

الإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله، وكثيرا ما يستعمل الإسناد والسند بمعنى واحد.

والحافظ: من حفظ مائة ألف حديث متنًا وإسنادًا عالمًا بأحوال رواتها من تأريخ وفاةٍ وجرحٍ وتعديلٍ.

والحجة: من حفظ ثلاثمائة ألف حديث متنًا وإسنادًا.

والحاكم: من أحاط علمه بكل ما روي عن النبي ﷺ من صحيح وحسن وضعيف وموضوع حتى لا يفوته إلا اليسير.

والمحدث: من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، وقد مر معنى رواية ودراية في تعريف مصطلح الحديث.

الْمُسْنِد: بكسر النون من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية.

والْمُسْنَد: بفتح النون، يقال لكتاب جُمع فيه ما أسنده الصحابة أي رووه، وقيل: هو الحديث المرفوع المتصل سندا واختاره الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري.

المتن: **لغة**: ماصلب وارتفع من الأرض ، **واصطلاحا**: ما انتهى إليه السَّند من الكلام.

والسنَّةُ: **لغة**: الطريقة، **واصطلاحا**: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير .

الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام .

شرح التعريف:

قوله «**مؤمنا**» خرج به من لقي رسول الله ﷺ في حال كفره فلا يسمى صحابيا إذا أسلم ولم يتجدد لقاؤه وهو مسلم.

وقوله «**ومات على الإسلام**» خرج به من لقي رسول ﷺ وهو مؤمن ومات على الردة كـ «**عبيد الله بن جحش**» و «**عبد الله بن خطل**».

وأما من لقي رسول ﷺ وهو مؤمن ثم ارتد ثم أسلم فإن اسم الصحبة باق له على الأصح سواء تجدد اللقاء أم لا.

التابعي: من لقي الصحابي ولو غير مؤمن بالنبي ﷺ ومات على الإسلام.

***

الخبر المتواتر

المتواتر: لغة: المتتابع، من تواتر الرجال إذا جاؤا واحدا بعد واحد.

واصطلاحا: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه.

شروط الحديث المتواتر:

أولا: أن يرويه عدد كثير.

ثانيا: أن توجد الكثرة في جميع طبقات السند.

ثالثا: أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

رابعا: أن يكون مستند خبرهم الحس، كقولهم «سمعنا» أو «رأينا» أو «لمسنا» أما إذا كان مستندهم العقل كأن أخبرنا الجم الغفير عن حدوث العالم وعن صدق الأنبياء فلا يسمى متواترا ولم يحصل لنا العلم بخبرهم .

تنبيه: لا يشترط عدالة رجال المتواتر بخلاف غيره، لأن إفضاء المتواتر إلى العلم من حيث أنهم مع كثرتهم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه.

وليس للحديث المتواتر عدد محصور على الصحيح، بل الضابط في التواتر هو حصول العلم اليقيني بصدق الخبر، والعلم اليقيني قد يحصل في واقعة بعدد مخصوص ثم لا يحصل به في واقعة أخرى ، ويحصل تارة بكثرة المخبرين ، وتارة بصفاتهم كدينهم وضبطهم وغير ذلك.

المتواتر نوعان: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: ما اتفق رواته في لفظه وفي معناه.

والمعنوي: هو ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ .

مثال المتواتر اللفظي: حديث «**مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». فقد رواه بهذا اللفظ بضع وسبعون من الصحابة منهم العشرة المبشرون بالجنة.

ومثال المعنوي: حديث «**رفع اليدين في الدعاء**» فإنه يروى فيه مائة حديث كل منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء لكنها في قضايا مختلفة كل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها -**وهو الرفع عند الدعاء**- تواتر باعتبار المجموع.

ومثاله في غير الحديث: ما إذا نقل رجل عن حاتم الطائي أنه أعطى جملا وآخر أنه أعطى فرسا وآخر أنه أعطى دينارا وهلم جرا فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الإعطاء لأن وجوده مشترك بين جميع هذه القضايا.

حكم الخبر المتواتر: المعتمد أنه يفيد العلم الضروريَّ وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه كالعلم بوجود مكة .

من المصنفات في المتواتر:

١- «**الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**» لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن الكمال «ت ٩١١ هـ».

٢- «**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**» لمحمد بن جعفر الكتاني.

***

خبر الآحاد

الآحاد: هو ما عدا المتواتر.

وينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى «مشهور، وعزيز، وغريب».

الحديث المشهور

المشهور: مأخوذ من شهرتُ الأمر إذا أعلنته وأظهرته، سمي بذلك لوضوحه ويقال له: **المستفيض** على رأي، من فاض الماء إذا انتشر، سمي بذلك لانتشاره واصطلاحا: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة .

مثال الحديث المشهور الصحيح: **«إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، ولكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلَمَاءِ»** «رواه الشيخان » هما «البخاري ومسلم».

مثال الحديث المشهور غير الصحيح : « الأذنان من الرأس » .

حكم الخبر المشهور: حسب سنده صحة وضعفا والصحيح منه له ميزة ترجحه على ما سواه من أحاديث الآحاد الصحيحة كالعزيز والغريب .

من المصنفات في المشهور :

١ - **«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢ هـ» .

٢ - **«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس»** لإسماعيل بن محمد العجلوني «ت ١١٦٢هـ» .

***

العـزيـز

العزيز: مأخوذ من عَزَّ يَعِزُّ بكسر عين المضارع، سمي بذلك لقلة وجوده، أو من عَزَّ يَعَزُّ بفتحها لكونه عَزَّ أي قوي لمجيئه من طريق أخرى.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] أي قوّينا.

واصطلاحا: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند «**والكثرة في بعضها لا تضر**» وعلى هذا ما رواه اثنان «**عزيز**» ولو رواه بعد ذلك مائة عنهما .

مثال العزيز: ما رواه الشيخان «**البخاري ومسلم**» من حديث أنس ورواه البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حتَّى أكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِن والِدِهِ ووَلَدِهِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ.**» الحديث رواه عن أنس قتادة، وعبد العزيز بن صُهَيْب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد بن أبي عروبة واسم أبي عروبة «**مهران**» ورواه عن عبد العزيز، إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ«**ابن علية**» وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة .

***

الغريب

الغريب: لغة: بمعنى المنفرد أو البعيد، سمي بذلك لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

واصطلاحا: ما ينفرد بروايته شخص واحد ولو في طبقة واحدة من السند.

تقسيم الغريب:

ينقسم الغريب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيحين مثل حديث «**كَلِمَتانِ حَبِيبَتانِ إلى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتانِ علَى اللِّسانِ، ثَقِيلَتانِ في المِيزانِ: سُبْحانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ، سُبْحانَ اللهِ العَظِيمِ**» فهذا الحديث تفرد به أبو هريرة ثم تفرد به عنه أبو زرعة وتفرد به عن أبي زرعة عمارة بن القعقاع وتفرد به عن عمارة محمد بن فضيل.

الثاني: حسن وفي جامع الترمذي منه كثير.

الثالث: ضعيف وهو الغالب على الغرائب.

والغريب نوعان:

الأول: **فرد مطلق:** ويقال غريب مطلق، وهو ماكانت الغرابة في أصل السند أي طرفه ولو تعددت إليه الطرق، فإذا تفرد التابعي برواية الحديث عن الصحابي، سمي غريبا غرابة مطلقة، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرها.

مثال الفرد المطلق: حديث **النهي عن بيع الولاء وعن هبته**» تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما .

الثاني: **فرد نسبي**: ويقال غريب نسبي، وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي: أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة كقول المحدثين تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان أو لم يروه ثقة إلا فلان انفرد به عن فلان، وسمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهورا.

من المصنفات في الغريب:

«**غرائب مالك**» للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني «ت ٣٨٥ هـ» .

***

المتابعة والشواهد والاعتبار

المتابعة: لغة: مصدر تابع بمعنى وافق، **واصطلاحا:** هي مشاركة راو راويا آخر في رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشايخ.

والمتابعة نوعان: «**متابعة تامة**» و «**متابعة ناقصة**» **فإن** كان الراوي قد شارك الثقة الأول في شيخه المباشر سميت المتابعة « **تامة** » **وإن** كان قد شاركه في شيخ شيخه أو فيمن فوق شيخ شيخه من رجال السند إلى الصحابي **فإنها** تسمى «**متابعة ناقصة**».

الشاهد: هو الحديث الذي يروى عن صحابي مشابها لما روي عن صحابي آخر في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط .

أمثلة على المتابعة بأنواعها والشاهد: روى الشافعي في «**الأم**» عن «**مالك**» عن «**عبد الله بن دينار**» عن «**ابن عمر**» ﭭ **أن** رسول الله ﷺ قال: «**الشَّهرُ تِسعٌ وعِشرونَ، فلا تَصوموا حتى تَرَوُا الهِلالَ، ولا تُفطِروا حتى تَرَوْه، فإنْ غُمَّ عليكم فأكمِلوا العِدَّةَ ثَلاثينَ**» فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه **لأن** أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد وبلفظ «**فإنْ غُمَّ علَيكم فاقدُروا له**» لكن وجد للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهد .

مثال المتابعة التامة: ما رواه البخاري عن «**عبد الله بن مسلمة القعنبي**» عن «**مالك**» عن «**عبد الله بن دينار**» عن «**ابن عمر**» ﭭ وهو نفس الإسناد السابق وفيه « **فإن** غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » **فإن** القعنبي شارك الشافعي في رواية الحديث عن شيخه المباشر مالك بن أنس .

مثال المتابعة القاصرة: ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ «**فَكَمِّلُوا ثلاثينَ**» **فإن «محمد بن زيد»** شارك الشافعي في رواية الحديث فيمن فوق شيخ شيخه «**مالك**» وهو ابن عمر رضي الله عنهما.

مثال الشاهد: ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : وفيه «**فإنْ غُمَّ عليكم فأكمِلوا العِدَّةَ ثَلاثِينَ**».

وقد تطلق المتابعة على الشاهد ، وبالعكس والأمر فيه سهل كما قال الحافظ ابن حجر.

والاعتبار: هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا.

***

الحديث الصحيح

الصحيح: لغة : ضد السقيم.

واصطلاحا: هو ما نقله **«عدل»**، **«تام الضبط»**، **«متصل السند»**، **«غير معلل»**، و« **لا شاذٍّ** » فإذا اختل فيه شيء من ذلك فهو الضعيف.

شرح التعريف :

العدالة: لغة: الاستقامة، **واصطلاحا**: ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى اجتناب الأعمال السيئة كارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة والمراد هنا عدل الرواية وهو المسلم البالغ السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة.

والضبط نوعان: **الأول**: ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. **والثاني**: ضبط كتاب وهو أن يصونه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يروي منه.

ومعنى الضبط التام: هو مالا يختل فلا يقال في صاحبه إنه يضبط تارة ولا يضبط أخرى فخرج الحسن لذاته المشترط فيه مسمى الضبط، أو بتعبير آخر خفة الضبط.

ومتصل السند: هو الحديث الذي اتصل سنده بسماع كل من رواته ممن فوقه إلى منتهاه أي ما سلم إسناده من الانقطاع.

والعلة: هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث وظاهره السلامة منه.

ويكون في الإسناد أو في المتن ، وسيأتي بيان ذلك في الحديث المعلل.

والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وسيأتي بيانه في الحديث الشاذ.

* الحديث الصحيح قسمان: صحيح لذاته وصحيح لغيره

القسم الأول: **الصحيح لذاته**: وهو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها وتتفاوت رتبة الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف .

فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه ، ولذا رجحوا ما اتفق على تخريجه الشيخان «**البخاري و مسلم**» بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما ورجحوا ما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم، وسبب **ذلك** أن من شروط البخاري رحمه الله أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بالمعاصرة.

حكم الحديث الصحيح لذاته: أنه حجة ويجب العمل به بالإجماع.

القسم الثاني: **الصحيح لغيره**: وهو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر أقوى أو مساوية أو تعددت طرقه ولو منحطَّة فهو الصحيح لغيره، سمي بذلك: لأن الصحة لم تأتي من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

مثال الصحيح لغيره: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة «**عبد الله بن عبد الأسد المخزومي**» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أنْ أَشُقَّ على أُمَّتي لأمرتُهم بالسواكِ عند كلِّ صلاةٍ**».

فمحمد بن عمرو بن علقمة قال ابن الصلاح: مشهور بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان «**والحديث انجبر نقصه لأنه روي من جهة أخرى**» **فهو** صحيح لغيره.

حكم الصحيح لغيره: أنه حجَّةٌ، ويجب العمل به كالصحيح لذاته.

أول مصنف في الصحيح المجرد:

١ - «**صحيح البخاري**» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري « ت ٢٥٦ هـ »

٢- ثم «**صحيح مسلم**» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري « ت ٢٦١ هـ » .

***

*** الحديث الحسن قسمان: حسن لذاته وحسن لغيره:**

القسم الأول: **الحسن لذاته:** هو ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة ولم يصل في الحفظ والإتقان مرتبة رجال الصحيح.

لذا عرفه ابن حجر بأنه الصحيح إذا خف الضبط - أي قل.

مثال الحسن لذاته: قوله ﷺ «**إِنَّ أَبْوابَ الجَنَّةِ تَحْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ**».

قال الترمذي: حسن غريب لأن رجال إسناده كلهم ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبي فإنه حسن الحديث لذا نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن لذاته.

حكم الحديث الحسن: أنه حجة ويجب العمل به كالصحيح وإن كان دونه في القوة.

القسم الثاني: **الحسن لغيره:** وهو الضعيف إذا ارتقى إلى مرتبة الحسن لانجباره بتعدد طرقه.

مثال الحسن لغيره: حديث عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ: «**أَرَضِيتِ مِن نفْسِكِ ومالِكِ بنَعلَينِ؟**» قالت: نعم، فأجاز.

في سنده عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف لسوء حفظه، وقد حسّن الترمذي هذا الحديث بمجيئه من غير وجه.

***

جمع الصحيح والحسن في وصف واحد

إذا جمع الصحيح والحسن في وصف واحد: كقول الترمذي وغيره «حسن صحيح».

فظاهر العبارة مشكل لأن رجال الصحيح أعلى رتبة من رجال الحسن فكيف جمع بينهما مع تفاوت رتبتهما؟ وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة:

أحدها: إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فهو صحيح باعتبار إسناد وحسن باعتبار إسناد آخر.

وعلى هذا الاعتبار فما قيل فيه **«حسن صحيح»** فوق ما قيل فيه **«صحيح»** فقط، لأن كثرة الطرق تُقَوِّي .

ثانيها: أن قوله: **«حسن صحيح»** سببه تردد المجتهد في النقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها فلذا صححه وحسنه بحسب تردده.

وعلى هذا الاعتبار فما قيل فيه **«حسن صحيح»** دون ما قيل فيه **« صحيح »** لأن الجزم أقوى من التردد.

ثالثها: إذا كان للحديث إسناد واحد فهو حسن عند قوم، وصحيح عند آخرين فقوله **«حسن صحيح»** يشير إلى خلاف العلماء كأنه يقول صححه بعض العلماء وحسنه آخرون.

ومعلوم أن ما اتفق على صحته مقدم عند الترجيح على ما اختلف في تصحيحه أو تحسينه.

***

زيادة الثقة

زيادة الثقة نوعان:

النوع الأول زيادة الثقة في المتن: ومعنى هذه الزيادة هي إذا روى حافظان ثقتان عدلان حديثا واحدا ووقعت في رواية أحدهما لهذا الحديث زيادة في المتن لا يرويها الآخر وهذه الزيادة تكون بـ «**كلمة**» أو «**جملة**».

حكم زيادة الثقة في المتن:

* إن كانت هذه الزيادة لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها من الثقات فهذه الزيادة تقبل مطلقا، لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة فهو حديث صحيح محتج به فإذا كان يقبل تفرده بالحديث فتفرده بالزيادة أولى بالقبول.

* وإن كانت هذه الزيادة منافية لما رواه الثقات أو من هو أوثق منه فهذه الزيادة مردودة وحكمها أنها شاذة.

مثال زيادة الثقة التي ليس فيها منافاة : ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهِر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح «**ذكوان السمان**» عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا ولَغَ الكَلبُ في إناءِ أحدِكُم فلْيُرِقْهُ، ثم ليَغسِلْهُ سَبعَ مِرَارٍ**».

فزيادة كلمة «**فَلْيُرِقْهُ**» لم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش وإنما رووه هكذا «**إذا ولَغَ الكَلبُ في إناءِ أحدِكُم فليَغسِلْهُ سَبعَ مِرَارٍ**».

ومثال الزيادة المنافية لما رواه الثقات: زيادة «**يوم عرفة**» في حديث أخرجه الترمذي وأبو داود «**يومُ عرفةَ ويومُ النَّحرِ وأيَّامُ التَّشريقِ عيدُنا أهلَ الإسلامِ ؛ وهيَ أيَّامُ أكلٍ وشُرْبٍ**» فالحديث من جميع طرقه بدون هذه الزيادة، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر.

النوع الثاني زيادة الثقة في الإسناد: كـ «**وصل حديث مرسل**» و «**رفع حديث موقوف**» .

مثال وصل الحديث المرسل: حديث «**لا نِكاحَ إلَّا بوَلِيٍّ**» رواه شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ.

ورواه إسرائيل بن يونس وآخرون عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

فالأول مرسل لعدم ذكر الصحابي، والثاني متصل.

حكم الزيادة في الإسناد: قبول الزيادة ممن وصل الحديث أو رفعه إذا كان ثقة حافظا لايذكر بلين في حفظه ولم تقم حجة على خطئه فيما زاد .

***

مدخل إلى مختلف الحديث

من الأمور التي لاشك ولاريب فيها أن دين الله القويم محفوظ من التناقض والتعارض وشرعته منزهة عن التضاد والتضارب لأنها منزلة من عند الله العليم .

فلا يوجد في دين الله وشرعته تناقض تام وواضح بين دليلين صح ثبوتهما ووضحت دلالتهما بحيث يتعذر الجمع بينهما بحال من الأحوال .

ووجود تعارض في الظاهر بين النصوص ليس أمرا مستغربا مادام فيها **«عام وخاص»** و **«مطلق ومقيد»** و **«ومجمل ومفسر»** و **«ناسخ ومنسوخ»** وغير ذلك من الأمور التي لم يحط بها إلا عالم متمكن رزقه الله فهما ثاقبا.

فلذا وضع الأئمة الأعلام لهذا النوع من التعارض والتناقض قواعد وضوابط تكفل عدم وجود مثل هذا بين الأحاديث الصحيحة من أقوال الرسول ﷺ لأنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجم: ٣ - ٤] وهذه القواعد والضوابط أطلق عليها **«قواعد مختلف الحديث»** .

وعلى هذا فالتناقض والتعارض الظاهر بين أقوال الرسول ﷺ سببه عدم المعرفة بـ **«الناسخ والمنسوخ»** و **«العام والخاص»** وغيرها أو عدم الفهم وضعف الفقه في حقيقة المراد بالنص أو عدم المعرفة بعلم الحديث بحيث لا يميز القارئ بين الصحيح من السقيم فيورد التعارض بين أحاديث لا أصل لها أو يعارض صحيحا بحديث موضوع مختلق إلى غير ذلك.

وقد كان الإمام ابن خزيمة رحمه الله وهو ممن اشتهر عنه الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض يقول: **«لا أعرف حديثين متضادين ، ومن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما .**

مختلف الحديث

هو الحديث الصحيح أو الحسن إذا عورض بحديث مثله مع إمكان الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف.

وقولنا بمثله لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف.

مثال مختلف الحديث : حديث «**لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ**» أخرجه مسلم.

وحديث « وفرّ من المجذوم كما تفر من الأسد » رواه البخاري .

ووجه الجمع بينهما : أن يقال : لا تعارض بينهما لأن قوله ﷺ « لا عدوى » يعني على ما كانت تعتقده الجاهلية من أن العدوى تنتقل بذاتها .

وقوله ﷺ «**فِرَّ من المَجْذومِ كما تفرُّ من الأسدِ**» على الاعتقاد الصحيح وهو فعل الأسباب الذي لا ينافي التوكل على الله مع الإعتقاد أن الله جل وعلا هو الذي يخلق الأسباب ولا تنقل العدوى إلا بمشيئته وإرادته.

ومن وجوه الجمع بينهما أن يقال: أن العدوى منفية وغير ثابتة بدليل قوله ﷺ «**لا يُعْدي شيءٌ شيئًا**» «**حديث صحيح**» وفي صحيح البخاري أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**لا عَدْوَى، ولا صَفَرَ، ولا هامَةَ**». فقالَ أعْرابِيٌّ: يا رَسولَ اللهِ، فَما بالُ إبِلِي، تَكُونُ في الرَّمْلِ كَأنَّها الظِّباءُ، فَيَأْتي البَعِيرُ الأجْرَبُ فَيَدْخُلُ بيْنَها فيُجْرِبُها؟ فقال: «**فَمَن أعْدَى الأوَّلَ؟**» يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسما للمادة.

وقد تفرع عن قواعد وضوابط مختلف الحديث أنواع من علوم الحديث كـ «**الشاذ**» و «**المحفوظ**» و «**المعروف**» و «**المنكر**» و «**الناسخ والمنسوخ**» و «**المردود**» و «**المعلق**» و «**المرسل**» وغيرها.

من المصنفات في مختلف الحديث :

١ - «**اختلاف الحديث**» للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤ هـ».

٢- «**تأويل مختلف الحديث**» للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري «ت ٢٧٦ هـ» .

***

الحديث المحكم

المحكم: هو الصحيح أو الحسن إذا سلم من حديث آخر مثله يعارضه أي يضاده وأكثر الأحاديث من هذا القبيل .

حكم الحديث المحكم: العمل به بلا شبهة.

***

الناسخ والمنسوخ

النسخ: **لغة**: الرفع والإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل ويطلق بمعنى نقل الشيء من موضع لآخر ومنه نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه.

وفي الشرع: رفع الحكم الشرعي المتقدم بخطاب شرعي متأخر عنه.

فالحكم المتقدم يسمى «**منسوخا**» والمتأخر يسمى «**ناسخا**» .

معرفة الناسخ والمنسوخ من الأحاديث

مر بنا تعريف مختلف الحديث بأنه الصحيح أو الحسن إذا عورض بحديث مثله مع إمكان الجمع بينهما ، وإن لم يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه من الوجوه فلا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يعرف التأريخ.

وثانيهما: أن لا يعرف التأريخ، فإن عرف التأريخ وتبين لنا أن أحد النصين جاء بعد الآخر وحل محله فلا تعارض، لأن الشارع نسخ الحكم المتقدم بالحكم المتأخر فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

ويعرف النسخ بأمور: أصرحها ما ورد في النص كحديث عبدالله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «**نَهَيْتُكُمْ عن زِيارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوها**» جزء من حديث «**رواه مسلم في صحيحه**» ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «**كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار**» «أخرجه أصحاب السنن».

وإن لم يعرف التأريخ ولا الناسخ فلا يخلو من أمرين:

الأمر الأول: الجمع بين الحديثين فإن أمكن تعين حينئذ المصير إليه لأن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما .

الأمر الثاني: إن لم يمكن الجمع بينهما فيرجح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو الإسناد ، فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه.

ومحل الجمع بينهما أو الترجيح إذا عدم النسخ.

وسبق ذكر بعض أسباب الترجيح، فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه ويكون حينئذ العمل بالأقوى.

ويحصل الترجيح بكثرة الرواة ، فإن ماكان رواته أكثر كان أقوى في النفس وأبعد من الغلط أو السهو.

مثال الترجيح: حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين **«أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»** مع حديث الترمذي عن أبي رافع **«أنه تزوجها وهو حلال قال وكنت السفير بينهما»** فرجح الثاني لكون راويه مصاحب للواقعة وهو أدرى بها من غيره.

وإن لم يمكن الجمع بين الحديثين ولا الترجيح، يتوقف فيهما لتساويهما إلى ظهور مرجح لأحدهما.

وعلى هذا فيكون ترتيب الحديثين المتعارضين كالتالي:

أولا: الجمع إن أمكن .

ثانيا: النسخ إن عرف التأريخ.

ثالثا: الترجيح إن تعين.

رابعا: يتوقف فيهما.

من المصنفات في الناسخ والمنسوخ:

١ - «**الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**» لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي «ت ٥٨٤ هـ».

٢ - «**الناسخ والمنسوخ**» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل «ت ٢٤١ هـ».

***

لا تلازم بين السند والمتن في الصحة والضعف

لا تلازم بين السند والمتن في الصحة وغيرها، فقد يصح السند أو يحسن لاتصاله وثقة رواته وضبطهم دون المتن لشذوذ أو علة، وكذلك قد يصح المتن أو يحسن دون السند بأن يجيء المتن من طريق آخر، ولا يختص هذا بالصحيح أو الحسن، بل يجري في الضعيف أيضا، فإذا قالوا هذا إسناد صحيح أو ضعيف فلا يلزم منه صحة المتن ولا ضعفه وبالعكس.

الحديث المردود

المردود: هو الذي لم يستوف شروط الصحيح أو الحسن التي مر ذكرها ، وأنواع المردود كثيرة إليك بيانها :

الحديث المعلق

المعلق: هو ما سقط من مبدإ إسناده راو فأكثر على التوالي .

ومن صور الحديث المعلق: أن يحذف جميع السند، ويقال مثلا: قال رسول الله ﷺ أو يحذف كل السند إلا الصحابي، أو يحذف كل السند إلا الصحابي والتابعي.

مثال الحديث المعلق: ما أخرجه البخاري في صحيحه حيث قال: قال أبو موسى: «**غَطّى النَّبيُّ ﷺ رُكبتَيهِ حينَ دخلَ عثمانُ**» فالبخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى رضي الله عنه.

حكم الحديث المعلق: مردود لعدم اتصال السند.

***

الحديث المرسل

المرسل : بصيغة اسم المفعول من أطلقت الشيء إذا أرسلته، لكون المرسل أطلق الحديث ولم يقيده براو معروف.

واصطلاحا: هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي ﷺفيقول: « **قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا**» لايذكر له إسنادا بذلك .

مثال الحديث المرسل: ما رواه أبو داود في كتاب المراسيل قال حدثنا محمد بن سليمان الأنباري حدثنا كثير بن هشام عن عمر بن سليم الباهلي عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ «**حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزكاةِ، ودَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، واسْتَقْبِلوا أَمْوَاجَ البلاءِ بِالدعاءِ والتَّضَرُّعِ**» فالحسن هو: البصري إمام من سادة التابعين وقد أرسل الحديث إلى النبي ﷺولم يذكر عمن حمله.

حكمه:ضعيف مردود، من جهة إرساله للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيًّا، ويحتمل أن يكون تابعيًّا، فإن كان تابعيًّا يحتمل أن يكون ثقة ويحتمل أن يكون ضعيفا، ويحتمل أن يكون أخذ عن تابعي مثله، وتتوالى الاحتمالات لعدم العلم بالمحذوف.

وهذا الإرسال الظاهر، ويقابله الإرسال الخفي الآتي ذكره.

من المصنفات في المرسل:

١ -« **المراسيل** » للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني « ت ٢٧٥ هـ ».

٢ -« **جامع التحصيل في معرفة أحكام المراسيل** » لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي « ت ٧٦١ هـ ».

المرسل الخفي

المرسل الخفي: هو أن يروي الراوي بلفظ يحتمل السماع عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

مثال الإرسال الخفي: ما رواه ابن ماجة من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعا «**رحم الله حارس الحرس**» فإن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة.

حكم الحديث المرسل الخفي : ضعيف لأنه من نوع المنقطع .

من المصنفات في المرسل الخفي:

«**التفصيل لمبهم المراسيل**» للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت « ت ٤٦٣ هـ ».



الحديث المُعْضَلُ

المعضل: لغة: من أعضله فلان أي أعياه، **واصطلاحا:** ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي من أي موضع كان السقط .

وسواء كان الساقط الصحابي والتابعي أم غيرهما .

مثال الحديث المعضل : قول مالك رحمه الله تعالى في الموطأ: بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف**».

فإن مالكا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه على التوالي.

ويجتمع المعضل والمعلق في صورة واحدة: هي إذا سقط من مبدأ الإسناد راويان فأكثر متواليان فهو معضل ومعلق في آن واحد.

حكم الحديث المعضل: مردود ضعيف وهو أسوأ حالا من المرسل.

***

الحديث المنقطع

المنقطع: **لغة**: ضد المتصل.

واصطلاحا: ما سقط من سنده راو واحد في موضع أو أكثر أو ذكر فيه راو مبهم.

مثال الحديث المنقطع: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعا «**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين**» في إسناده انقطاع في موضعين: أحدهما: عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، وثانيهما: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق وإنما رواه عن شَريك عنه.

ومثال ما فيه راو مبهم: ما رواه أبو العلاء بن الشّخّير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ «**اللهم إني اسألك الثبات في الأمر**» .

حكم الحديث المنقطع: ضعيف مردود للجهل بحال الراوي المحذوف.

***

الحديثُ الْمُدَلَّس

الْمُدَلَّس: بفتح اللام اسم مفعول من التدليس، وهو كتم العيب في المبيع ونحوه واشتقاقه من الدلس بالتحريك أي الظلمة.

وسمي الحديث بذلك: لأن الراوي لم يسم من حدثه وأوهم سماعه ممن لم يحدثه ففي كل منهما إخفاء.

واصطلاحا: إخفاء الراوي من حدث عنه ليوهم أنه سمعه من غيره بلفظ محتمل.

والتدليس نوعان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

الأول: **تدليس الإسناد:** هو أن يروى الراوي حديثا بلفظ يحتمل السماع عمن لقيه وروى عنه أحاديث غيرالحديث الذي دلسه.

كأن يقول: «**قال فلان أو عن فلان أو أن فلانا فعل كذا**» ونحو هذا.

أما لوقال فيما لم يسمعه: «**حدثني أو سمعت**» أو أي صيغة صريحة كان ذلك كذبا لأنه يحكي سماع من لم يسمعه.

مثال تدليس الإسناد: ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث بسنده إلى علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة: «**عن الزهري**» فقيل له سمعته من الزهري؟ فقال: لا ولا ممن سمع من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري هما عبد الرزاق ومعمر.

ومن أنواع تدليس الإسناد تدليس التسوية: وهو أن يسقط الراوي شيخه أو شيخ شيخه أو غيره لكونه ضعيفا أو صغيرا أو نحو ذلك ثم يأتي بلفظ يحتمل سماع

شيخه ممن فوقه تحسينا للحديث.

وسمي تدليس تسوية: لأن الراوي يسوي السند فيبدو كأنه متصل بالثقات، وهذا النوع كما قال علماء المصطلح: شر أنواع التدليس، لما فيه من تغرير شديد، ولا يجوز فعله قط.

وممن اشتهر بتدليس التسوية: بقية بن الوليد والوليد بن مسلم.

مثال تدليس التسوية: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال حدثني «**أبو وهب الأسدي**» عن نافع عن ابن عمر حديث «**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه**» فقال أبي: هذا الحديث له أمر قَلَّ من يفهمه، روى هذا الحديث «**عبيد الله بن عمرو**» عن «**إسحاق بن أبي فروة**» عن «**نافع**» عن «**ابن عمر**» وعبيد الله كنيته أبو وهب وهو أسدي وكأَنَّ بقية بن الوليد كنى عبيد الله ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له وقد قالوا أحاديث بَقِيّة ليست نَقِيّة فكن منها على تَقِيَّة.

الثاني: **تدليس الشيوخ:** هو أن يصف المدلس شيخه الذي سمع منه بوصف لا يعرف به فيغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره ليخفيه على السامع كي يصعب الطريق إلى معرفته وهو ضرب من الإبهام.

والأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ كثيرة:

منها أن يكون شيخه غير ثقة فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، أو كونه أصغر سنا منه، وغير ذلك ويفعل هذا غالبا تحسينا لظاهر الإسناد.

مثال تدليس الشيوخ: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا «**عبد الله بن أبي عبد الله**» يريد عبد الله بن أبي داود السجستاني صاحب السنن وأبو داود إنما

اشتهر بكنيته هذه لا بأبي عبد الله.

وتدليس الشيوخ أخف من تدليس الإسناد: لأن الراوي لا يعمد إلى إسقاط أحد من السند ولا إلى إيهام سماع من لم يسمع منه بل يسمي الراوي بما لم يعرف.

حكم خبر المدلس: لا يقبل خبر من عرف بالتدليس ولو مرة واحدة إذا رواه بصيغة الاحتمال كالعنعنة ويقبل خبره إن صرح فيه بالتحديث وكان عدلا.

الفرق بين الحديث المدلس والمرسل الخفي: هو أن التدليس يختص بمن روى بلفظ يحتمل السماع عمن لقيه وروى عنه أحاديث عدا الحديث الذي دلسه.

والمرسل الخفي يختص بمن روى بلفظ يحتمل السماع عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

من المصنفات في التدليس والمدلسين:

١- **«التبيين لأسماء المدلسين»** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي «ت ٨٤١ هـ».

٢- **«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ».

***

الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ليس مقطوعا به

اعلم أن قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف: أن الصحة والضعف بحسب الظاهر أي فيما يظهر لهم نسبته إلى الرسول ﷺ وليس المقصود القطع بصحته وضعفه في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، والضبط والصدق على غيره، والقطع إنما يستفاد من المتواتر أو مما احتف بالقرائن إلا أنهم متفقون على وجوب العمل بما صح كما مر.

أسباب قدح الرواة عشرة

المراد بالقدح: وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته ، أو عدم قبولها، وهذه الأسباب عشرة، **وتنقسم إلى قسمين:**

القسم الأول: **يضم ما يقدح في العدالة، وهو خمسة:**

الأول: الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي.

الثاني: تهمة الراوي بالكذب في الحديث النبوي ، أو هو كذاب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث.

الثـالث : تهمته بـ فسق بالفعل أو القول مما لم يبلغ الكفر.

الرابع: الجهالة.

الخامس: تهمته بالبدعة، وسيأتي تعريفها.

فكل ماكان ضعف الحديث ناشئا عن مثل هذه الأسباب الخمسة السابقة لا تؤثر فيه كثرة الطرق ولا يرتقي عن درجة الضعف لشدة سوء أسباب الضعف.

القسم الثاني: يضم ما يقدح في الحفظ والضبط، والأسباب القادحة فيهما خمسة أيضا:

الأول: كثرة غلط الراوي.

الثاني: غفلته عن الإتقان.

الثالث: سوء الحفظ.

الرابع: مخالفته للثقات.

الخامس: وهمه: أي يروي على سبيل الوهم.

فكل ماكان ضعف الحديث ناشئا عن مثل هذه الأسباب الخمسة السابقة فإن كثرة الطرق تقويه ويُجبر ضعفه بمجيئه من وجه آخر لأننا نعرف من الوجه الآخر أن حفظ راوي الطريق الأول لم يختل في ضبطه بل أتى به على وجهه، وبهذا يرتقي من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره.

مثاله: ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة بن الحجاج عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه **«أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟» قالت: نعم، فأجازه».**

قال الترمذي: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة قال السيوطي « فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه » .

وكذا من كان ضعفه لإرسال أو تدليس أو لجهالة بعض رواته، فإن هذا الضعف يزول بمجيئه من وجه آخر ويصبح الحديث حسنا لغيره للعاضد الذي عضده.

وإليك تفصيل الأحاديث المردودة بسبب طعن الراوي بسبب من هذه الأسباب العشرة التي مر ذكرها مبتدأ بأشرِّها وهو الحديث الموضوع:

الحديث الموضوع

الموضوع: وهو اسم مفعول من وضع الشيء حطه سمي بذلك لانحطاط رتبته دائما بحيث لا ينجبر أصلا .

واصطلاحا: هو الحديث المختلق المكذوب على النبي ﷺ رُكِّبَ له إسناد أو جاء بغير إسناد.

وسببه: الطعن في الراوي بالكذب.

والحكم عليه بالوضع: إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق الكذوب ولكن لعلماء الحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك ، ولتقواهم فتح الله لهم باب المعرفة واليقين .

*** بماذا يعرف الحديث الموضوع ؟**

يعرف الحديث الموضوع: بإقرار الراوي بالوضع ، أو بقرينة تؤخذ من حال الراوي كاتباعه في الكذب هوى بعض الرؤساء ، و بركاكة ألفاظه ومعانيه ، و بمخالفته لبعض القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل وغير ذلك .

حكم الحديث الموضوع: هو شر الأحاديث الضعيفة ولا تحل روايته لمن علم أو ظن أنه موضوع بالإجماع إلا مع بيان وضعه لقوله ﷺ **«من حَدَّث عنى بحديثٍ يُرى أَنَّه كَذِبٌ، فهو أَحَدُ الكاذِبِينَ»** [صحيح مسلم] فإن جهل أنه موضوع فرواه فلا إثم عليه.

أشهر الوضاعين: أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي الملقب بالجامع: أي لكل شيء إلا الصدق، فإنه كان يروي عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ولما قيل له من أين لك هذا وليس عند أصحاب عكرمة فقال: رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق فوضعتها حسبة لأرغبهم في القرآن.

من المصنفات في الموضوع :

١- «**كتاب الموضوعات**» للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي « ت ٥٩٧ هـ ».

٢- «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن ابن الكمال «ت ٩١١ هـ».



الحديث المتروك

المتروك: ويقال له «**المطروح**» وهو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب في الحديث النبوي، أوكذاب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث.

مثال الحديث المتروك: حديث عمرو بن شَمِر الجُعْفي الكوفي الشيعي عن جابر عن أبي الطفيل «**عامر بن واثلة**» عن علي وعمار قالا: «**كان النبي ﷺ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق**».

قال النسائي والدار قطني وغيرهما: «**عمرو بن شمر**» متروك الحديث.

حكم الحديث المتروك: لايجوز العمل به ولا روايته إلا مقرونا ببيان ضعفه إذ هو شر الأحاديث الضعيفة بعد الحديث الموضوع .



الحديث المنكر

المنكر: نوعان: النوع الأول: عكس المعروف، وهو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة، والنوع الثاني: هو الحديث الذي يرويه راو معروف بكثرة الغلط أو الغفلة أو ظهر فسقه بالفعل أوبالقول.

مثال النوع الأول من الحديث المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيْب الزيات المقري عن أبي إسحاق عن العَيْزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وَقَرَى الضيف دخل الجنة**» قال أبو حاتم: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا وهو «**المعروف**» .

وحبيب وهو غير ثقة رفع الحديث فتخالفا ولما كان المخالف غير ثقة صار حديثه هو المنكر وحديث الثقات هو المعروف .

مثال النوع الثاني من الحديث المنكر: ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحي بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «**كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق**» قال النسائي: هذا حديث منكر، قال ابن الصلاح في مقدمته: تفرد به «**أبو زكير**» وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه لكنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده.

حكم الحديث المنكر بنوعيه ورتبتهما: لا يجوز العمل بهما لشدة ضعفهما ومرتبتهما بعد الحديث المتروك.

***

الحديث المعروف

المعروف: هو مارواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف عكس النوع الأول من أنواع المنكر.

مثال الحديث المعروف: هو مثال النوع الأول من الحديث المنكر الذي سبق ذكره.

حكم الحديث المعروف: هو من أقسام الحديث المقبول الذي يحتج به.

الحديث الشاذ

الشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو مخالفته لرواية الثقات والشذوذ يكون في السند والمتن.

مثال الشاذ في السند: مارواه الترمذي وغيره من طريق سفيان ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عَوْسَجَةَ «**المكي مولى ابن عباس**» عن ابن عباس ﷺ «**أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه**» فهذا النص رواه عدد من الرواة منهم ابن جريج وافقوا سفيان بن عيينة على هذا السند أي موصولا عن عوسجة عن ابن عباس وخالفهم «**حماد بن زيد**» فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ وساق الحديث ، فهذا السند الذي لم يصله حماد حيث لم يذكر ابن عباس اعتبره المحدثون شاذا قال أبو حاتم: «**المحفوظ**» حديث ابن عيينة اهـ.

قال ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية منهم أكثر عددا منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

ومثال الشاذ في المتن: ما رواه الترمذي وصححه من حديث عبد الواحد بن

زياد أخبرنا الأعمش عن أبي صالح «**ذكوان السمان**» عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه**» قال البيهقي: خالف عبدُ الواحد العددَ الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

قول البيهقي: إنما رووه من فعل النبي ﷺ يريد ما روي عن عائشة رضي الله عنها «**أن النبي ﷺ كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على يمينه**».

حكم الشاذ : مردود .

***

الحديث المحفوظ

المحفوظ: عكس الشاذ، وهو ما رواه الأوثق مخالفا لرواية الثقة.

ويكون المحفوظ والشاذ في المتن، والسند.

مثالها: هما مثالا الحديث الشاذ أنفسهما.

حكم المحفوظ: مقبول، وذكرته مع الأحاديث المردودة لأنه مقابل للشاذ.

تنبيه: الحديث المحفوظ مقدم على المعروف، والشاذ مقدم على المنكر.



جهالة الراوي

جهالة الراوي سبب من أسباب الطعن ، وأسباب الجهالة أمران:

الأمر الأول: أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به فيظن أنه راو آخر فيحصل الجهل بـ«حاله».

الأمر الثاني: أن الراوي قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه وقد يروي عنه واحد فقط.

فإذ عرفت ذلك فاعلم أن المجهول نوعان:

النوع الأول مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثَّقْ.

مثال مجهول الحال: محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبه بعضهم إلى جده فقال: «**محمد بن بشر**» وسماه بعضهم «**حماد بن السائب**» وكَنَّاه بعضهم«**أبا النضر**» وبعضهم «**أبا سعيد**» وبعضهم «**أبا هشام**» فصار يُظن أنه جماعة وهو واحد ، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك .

حكم رواية مجهول الحال: أي المستور: **الرد وهو قول الجمهور**، وقيل: لا يطلق القول فيها بردها ولا بقبولها لما في المجهول من الاحتمال بل هي موقوفة إلى استبانة حاله.

النوع الثاني مجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا واحد فقط.

مثال مجهول العين: من الصحابة عروة بن مضرس لم يروِ عنه غير الشعبي، ومن التابعين أبو العُشَرَاء -بضمِّ العين وفتحِ الشين - الدارمي لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

حكم رواية مجهول العين: إن كان صحابيًّا قبل حديثه وغير الصحابي لا تزول جهالة العين عنه إلا أن يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم وحينئذ يصبح من طبقة مجهول الحال حديثه مردود في رأي الجمهور وقيل موقوفة إلى استبانة حاله نعم يقبل حديثه إذا وثقه غير من انفرد عنه على الأصح أو وثقه من انفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك.

من المصنفات في أسباب الجهالة :

١- **«موضح أوهام الجمع والتفريق»** للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت «ت ٤٦٣ هـ» .

٢- **«المنفردات والوُحْدان»** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري «ت ٢٦١ هـ» .



المبهم

المبهم: مأخوذ من الإبهام وهو ضد الوضوح .

وهو قسمان :

الأول: «**إبهام في الإسناد**» وهو الراوي الذي لم يصرح باسمه اختصارا من الراوي عنه كقوله: أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم.

مثال الإبهام في الإسناد: حديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخابرة . واسم عمه «**ظُهَيْر بن رافع**».

الثاني: «**إبهام في المتن**» وهو عدم ذكر صاحب القصة أو السائل ونحو ذلك .

مثال الإبهام في المتن : حديث ابن عباس رضي الله عنهما «**أن رجلا قال: يا رسول الله الحج كل عام**» فالرجل في المتن هو «**الأقرع بن حابس**».

ويستدل على معرفة اسم المبهم : بوروده من طريق أخرى مسمى فيها.

حكم المبهم: لا يقبل حديثه حتى يسمى، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته حتى لو أبهم بلفظ التعديل كأن يقول الراوي عنه حدثني الثقة فلا يقبل خبره على الأصح لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره.

من المصنفات في المبهم:

«**المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**» لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي «ت ٨٢٦ هـ» .

البدعة

البدعة: في اللغة : هي كما قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: «**تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سبق**» وأما في الشرع: فقال رحمه الله: «**هي ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات**».

يقول الرسول ﷺ: «**مَن أَحْدَثَ في أَمْرِنَا ما ليسَ فِيهِ، فَهو رَدٌّ**».

ويقول ﷺ: «**مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أمْرُنا فَهو رَدٌّ**».

والبدعة سبب من أسباب الطعن في الراوي **وهي نوعان:**

النوع الأول: أن تكون بمكفر كأن يعتقد ما يستلزم الكفر كمن أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه.

النوع الثاني: أن تكون بمفسق وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلًا.

حكم رواية المبتدع: إن كانت بدعته بمكفر لا تقبل روايته ، وأما المبتدع بمفسق إن كان داعية إليها ، ويروي ما يروِّج بدعته فلا تقبل روايته فإنه لا يؤمن أن يضع حديثا على موافقة هواه ، وإن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يروي ما يروج بدعته فقيل تقبل روايته وهو قول الجمهور وقيل لا تقبل.



سوء الحفظ

هو أحد أسباب الطعن في الراوي.

وسيء الحفظ: هو الراوي الذي لم يُرَجَّح جانب إصابته على جانب خطئه.

وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: راو يلازمه سوء الحفظ في جميع حالاته، فهذا الراوي حديثه شاذ على رأي بعض أهل الحديث.

حكم رواية من لازمه سوء الحفظ: مردودة.

والقسم الثاني: راو طرأ عليه سوء الحفظ إما لكبر أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه وكان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء فهذا يسمى «**المختلط**».

حكم رواية من طرأ عليه سوء الحفظ وهو المختلط: أن ما حدث به قبل الاختلاط مقبول إذا تميز، وما حدث به بعد الاختلاط مردود إذا تميز، وما لم يتميز أنه قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه حتى يتميز.

***

الحديث المدرج

المدرج: بصيغة المفعول هو لغة : من أدرجت الشيء في الشيء أدخلته فيه .

والحديث المدرج نوعان:

أحدهما: مدرج الإسناد، وهو مخالفة الراوي للثقات بتغيير سياق الإسناد.

وثانيهما: مدرج المتن وهو عبارة عن زيادة في المتن ليست منه أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ.

مثال مدرج الإسناد: ما روي أن ثابت بن موسى دخل على شَرِيك بن عبد الله القاضي وهو يملي ويقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: - وسكت ليكتب المستملي فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار - وقصد بذلك ثابتا لزهده وورعه فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به وقد أخرجه ابن ماجه في سننه.

مثال مدرج المتن: ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**» فقوله «**أسبغوا الوضـوء**» مدرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه كما ميزه الأئمة وبدليل ما أخرجه البخاري وأحمد أن أبا هريرة رضي الله عنه رأى أناسـا يتوضؤون فقال لهم: أسبغوا الوضـوء فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول «**ويلٌ للأعقابِ من النَّارِ**» فوهم أحد الرواة عن شعبة وظنه كله عن الرسول ﷺ ورواه جميعه عنه.

فهذا إدراج في أول المتن، وقد يقع في وسطه، أو في آخره.

أسباب الإدراج: كثيرة من أهمها : شرح لفظ غريب في الحديث ، أو بيان حكم شرعي أو استنباط حكم .

فعن عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي: «**كان رسول الله ﷺ يتحنث في غار حراء -وهو التعبد الليالي ذوات العدد-**» قوله: «**وهو التعبد**» مدرج من كلام الزهري .

حكم الإدراج: حرام بالإجماع ما لم يكن تفسيرا لغريب فإنه غير ممنوع ولذلك فعله الزهري وغيره.

من المصنفات في المدرج:

١ - «**الفصل للوصل المدرج في النقل**» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ» .

٢ - « **تقريب المنهج بترتيب المدرج** » للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ».

***

الحديث المقلوب

المقلوب: لغة: مأخوذ من القلب، وهو تحويل الشيء عن وجهه.

واصطلاحا: هو تبديل شيء بآخر بتقديم أو تأخير في السند أو في المتن .

ومقلوب السند: إما بتقديم أو تأخير في الأسماء، وإما إبدال الراوي شخصا بآخر.

مثال مقلوب السند بتقديم الاسم أوتأخيره: كـ «**مرة بن كعب**» يجعله الراوي «**كعب بن مرة**» و «**مسلم بن الوليد**» يجعله الراوي «**الوليد بن مسلم**».

ومثال مقلوب السند بتبديل الراوي شخصا بآخر: حديث رواه حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح «**ذكوان السمان**» عن أبي هريرة ﵁ مرفوعا «**لا تبدَأوا اليَهودَ والنَّصارى بالسَّلامِ، وإذا لقيتُم أحدَهُم في طريقٍ فاضطرُّوه إلى أضيَقِهِ**» هذا الحديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش وذلك ليصير الحديث غريبا مرغوبا فيه وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما في مسلم ولا يعرف عن الأعمش.

ومقلوب المتن: إما بتقديم وتأخير في بعض متن الحديث، وإما بتركيب الراوي متن حديث على إسناد آخر وإسناده لمتن آخر.

مثال مقلوب المتن بتقديم وتأخير بعض المتن: ما رواه مسلم عن أبي هريرة ﵁ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ، يَومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّهُ**» وجاء فيه «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» فإنه وقع القلب فيه من بعض الرواة وإنما هو «**حتَّى لا تَعْلَمَ شِمالُهُ ما تُنْفِقُ يَمِينُهُ**».

ومثال مقلوب المتن بجعله على سند متن آخر: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري إذ قلبوا له مائة حديث وسألوه عنها امتحانا لحفظه فردها على ما كانت عليه قبل القلب ولم يخطىء في واحد منها.

وأسباب القلب: إما لأجل الامتحان كما حصل للبخاري مع أهل بغداد ، أو بقصد أن يكون الحديث غريبا مرغوبا فيه ، أو سببه الغلط والخطأ من غير قصد .

حكم القلب: إن كان لأجل الامتحان فجائز للتثبت من حفظ المحدث وإن كان غلطا أو خطأ فالمحدث معذور في ذلك لكنه يخل بضبطه إن كثر منه ويجعله ضعيفا.

وإن كان القلب لأجل الترغيب في الحديث فهو غير جائز.

حكم الحديث المقلوب: ضعيف مردود.

من المصنفات في المقلوب:

«رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ».

***

المزيد في متصل الأسانيد

المزيد في متصل الأسانيد: هو زيادة راو في أثناء الإسناد ومن لم يزدها أتقن ممن زادها وقد صرح بالسماع في موضع الزيادة.

مثال المزيد المتصل: مارواه ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبيد الله قال: سمعت **«أبا إدريس»** قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا تَجْلِسُوا علَى القُبُورِ، ولا تُصَلُّوا إلَيْها»**.

فقد وهم ابن المبارك فزاد في الإسناد **«أبا إدريس»** لأن عددا من الثقات رووا الحديث عن بسر بن عبيد الله ولم يذكروا **«أبا إدريس»** ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة.

حكم المزيد في متصل الأسانيد: عدم قبول تلك الزيادة إذا توفر الشرطان المذكوران في التعريف **أحدهما:** أن يكون من لم يزدها أتقن، **ثانيهما:** أن يكون صرح بالسماع.

فإن اختل واحد مما ذكر كأن رواها بالعنعنة مثلا ترجحت الزيادة واعتبر الإسناد الخالي من الزيادة منقطعا وانقطاعه خفيا وهو المسمى المرسل الخفي.

من المصنفات في متصل الأسانيد:

«تمييز المزيد في متصل الأسانيد» للخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ».

***

الحديث المضطرب

المضطرب: اسم فاعل مأخوذ من اضطرب الأمر إذا اختل وفسد.

واصطلاحا: هو الحديث الذي يُروى على أوجه يخالف بعضها بعضا متساوية في القوة بحيث يتعذر الجمع بينها أو الترجيح.

ويقع الاضطراب من راوٍ كما يقع من جماعة ويقع في السند كما يقع في المتن إلا أن وقوعه في السند أكثر.

مثال الاضطراب في السند: حديث أبي بكر ﷺ أنه قال: يا رسول الله أراك شبت؟ قال: «**شَيَّبَتْني هودٌ وأخَواتُها**» فإنه اختلف فيه عن أبي إسحاق -السبيعي- فقيل عنه عن عكرمة عن أبي بكر، ومنهم من زاد بينهما ابن عباس، وقيل عنه عن أبي جحيفة عن أبي بكر، وقيل عنه عن مسروق عن عائشة عن أبي بكر، وقيل عنه عن علقمة عن أبي بكر، إلى غير ذلك. فلذا قال الدار قطني: هذا مضطرب فإنه لم يرد إلا من طريق أبي إسحاق -السبيعي- وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر.

مثال الاضطراب في المتن: حديث فاطمة بنت قيس قالت : سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال : «**إن في المال لَحَقًّا سوى الزكاة**» هكذا رواه الترمذي ورواه ابن ماجه عن فاطمة بلفظ «ليس في المال حق سوى الزكاة» قال العراقي هذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

حكم الحديث المضطرب: فيه تفصيل إن اختل شرط مما ذكر في التعريف بإن أمكن الجمع أو الترجيح فلا اضطراب وتعين حينئذ المصير إلى الجمع لأن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح وإن لم يمكن الجمع أو الترجيح فيعد نوعا من أنواع الحديث الضعيف لأن الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته والضبط شرط في الصحة والحسن.

من المصنفات في المضطرب :

«المقترب في بيان المضطرب» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ».



الحديث المصحف

المصحف: لغة: مأخوذ من التصحيف وهو تغيير اللفظ والمعنى المراد وأصله الخطأ يقال: صحفه فتصحف أي غيره فتغير.

واصطلاحا: هو مخالفة الراوي لغيره من الثقات بتغيير في نَقْطِ حرف أو حروف في متن، أو إسناد، مع بقاء صورة الخط في السياق.

مثال التصحيف في المتن: حديث «**مَن صام رمضانَ وأتبَعه ستًّا من شوالٍ فكأنما صام الدهرَ**» صحف أبو بكر الصولي فقال: «**وأتبعه شيئا**».

مثال التصحيف في الإسناد: حديث شعبة عن «**العَوَّام ابن مُرَاجِم**» صحفه ابن معين فقال: «**عن العوام بن مُزَاحِم**».

وقد يكون التصحيف بتغيير حرف أو حروف : كحديث زيد بن ثابت ﵁ «**أن النبي ﷺ احتجر في المسجد**» صحفه ابن لهيعة فقال: «**احتجم في المسجد**».

وحديث مروي عن «**عاصم الأحول**» صحفه بعضهم فقال:«**واصل الأحدب**».

وربما وقع تصحيف في المعنى عند تفسير الحديث كقول أبي موسى العَنَزِي: «**نحن قوم لنا شرف نحن من عَنَزَة صلى إلينا رسول الله ﷺ**» يريد بذلك حديث «**أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَة**» فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم وإنما العَنَزة في الحديث الحْرْبَة تُنصب بين يدي المصلي.

من المصنفات في المصحف:

١ - «**التصحيف**» لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني «ت ٣٨٥ هـ».

٢ - «**إصلاح خطأ المحدثين**» لأبي سليمان الخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم البستي « ت ٣٨٨ هـ » .

الحديث المحرف

التحريف: لغة: التغيير والتبديل، ومنه قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النِّسَاء: ٤٦] .

و **المحرف من الأحاديث في الاصطلاح:** هو ماكان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط.

مثال المحرف: حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: «**رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ**» حرفه غندر فقال: «**رُمِيَ أَبِيْ**» بالإضافة وإنما هو «**أبي بن كعب**» وأبو جابر قد استشهد قبل ذلك بأحد.

سبب الوقوع في التصحيف أو التحريف: أخذ العلم من بطون الكتب والصحف وعدم تلقيه من الشيوخ ، ولهذا حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم ولله در القائل:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهـةً — يكنْ من الزَّيغِ والتحريف في حرم
ومن يكن آخذًا للعلم عن صحفٍ — فعلـمه عنـد أهل العـلمِ كالعـدمِ

إبدال لفظ « الرسول » بـ « النبي » ﷺ والعكس

يجوز وقت التحمل أو الأداء أو الكتابة إبدال لفظ «الرسول» الواقع في الرواية بلفظ «النبي» أو العكس لأنه لا يختلف المعنى بالإبدال لأن الذات المخبر عنها واحدة ولكن الأولى الاتباع بأن يذكر نفس اللفظ.

وأما حديث البراء رضي الله عنه في الدعاء عند النوم وفيه **«وبنبيكَ الذي أرسلْتَ»** فأعاده البراء رضي الله عنه على النبي ﷺ وأبدل لفظ **«نبيك»** بـ**«رسولك»** حيث قال رضي الله عنه: **«ورسولك الذي أرسلت»** فقال له النبي ﷺ: **«لا ونبيك الذي أرسلت»**.

فلا يقدح في جواز الإبدال لأن ألفاظ الدعاء والأذكار توقيفية.

وقال الحافظ ابن حجر: لعله أوحي إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو ذكره احترازا ممن أرسل بغير نبوة كـ**«جبريل»** وغيره من الملائكة فلعله أراد تخليص الكلام من اللبس.

وقال بعضهم: لو قيل يجوز تغيير النبي إلى الرسول ولا يجوز العكس لما بعد لأن في الرسول معنى زائدا على النبي.

***

الحديث المعلل

إذا كان سبب القدح في الراوي هو الوهم ، فحديثه يسمى المعلل .

والمعلل: بصيغة اسم المفعول ولا يقال في المعلل معلول، **واصطلاحا:** هو ما اطُّلِع فيه على علة خفية قادحة في صحته وظاهره سلامته منها لجمعه شروط الصحة.

وأكثر ما تقع العلة في الإسناد، وقد تقع في المتن، والعلة كوصل مرسل أو منقطع أو وقف مرفوع، أو إدخال حديث في حديث .

مثال العلة في الإسناد: ما رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن «عمرو بن دينار» عن ابن عمر ﭬ عن النبي ﷺ قال: **«البَيعانِ بالخيارِ ما لمْ يتفرقَا»** رواه بعضهم عن«عمرو بن دينار» و بعضهم عن **«عبد الله بن دينار»** وهو الصواب فالعلة في الإسناد الغلط إلا أن كلا من **«عمرو بن دينار»** و **«عبد الله بن دينار»** ثقة وإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن.

ومثال العلة في المتن: ما رواه مسلم في صحيحه من جهة الأوزاعي **«عبد الرحمن بن عمر»** عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك ﭬ؛ أنه حدثه قال: **«صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة، ولا في آخرها»**.

فقد أعله الشافعي رحمه الله: بمخالفة العدد الكثير حيث اتفقوا على الافتتاح بالحمد لله ولم يذكروا الزيادة التي فيها نفي البسملة.

وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق والنظر في اختلاف الروايات ثم الحكم على الرواية المعللة، ولا يقوم بذلك إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا

ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون كالإمام أحمد بن حنبل وابن المديني والبخاري وغيرهم.

من المصنفات في المعلل:

١ - «**كتاب العلل**» لابن المديني علي بن عبد الله بن جعفر «ت ٢٣٤ هـ».

٢ - «**علل الحديث**» لأبي عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي «ت ٣٢٧ هـ».

***

حكم العمل بالحديث الضعيف

المعتمد عند الجمهور أنه يعمل بالحديث الضعيف ويروى في فضائل الأعمال والوعظ والمناقب بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون الضعف غير شديد بأن توبع فيخرج بذلك عَمّن انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

الشرط الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الشرط الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله بل يعتقد في العمل به الاحتياط.

فهذه القيود لا يفهمها إلا من رزقه الله تعالى علما واسعا وفهما ثاقبا بعلوم الحديث، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون حتى يميز شديد الضعف من خفيفه.

وأما من ليس من أهل الحديث ولا علوم الحديث مهنته فيخشى عليه الوقوع في جملة القائلين على رسول الله ﷺ ما لم يقل.

فلذا أرى -والله أعلم- أن الأحاديث النبوية الصحيحة في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب وغيرها لا تعد ولا تحصى تغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها، ولأن فضائل الأعمال ومكارم الأخلاق من دعائم الدين لا فرق بينها وبين الأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالحديث المقبول فيجب أن يكون مصدرها جميعا الأخبار الصحيحة المقبولة.

ومن باب جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أُدْخِلَ في أمور الدين أشياء كثيرة مستنكرة لا تستند إلى دليل مقبول أو أصل معروف اعتمادا منهم

على جواز العمل بالحديث الضعيف.

ثم إن المرء يطمئنُّ اطمئنانًا كاملا إذا كان ما يقوم به من عمل صالح مستمد من الأحاديث الصحيحة أكثر من اطمئنانه إلى ما تبين ضعفه من الأحاديث، فلذا ينبغي علينا ترك العمل بما ضعف من الأحاديث لئلا يشوب عملنا عدم الاطمئنان الذي يؤول بالنية إلى التردد.

ثم مَنْ مِنَ الناس عمل بتلك الثروة الهائلة التي يعجز البيان عن وصفها من الأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في فضائل الأعمال ثم احتاج إلى المزيد؟



الأحاديث المسندة

الإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله، ويطلق الإسناد كثيرا على السند وهو الطريق الموصلة إلى المتن وهو المراد هنا و «المتن» ما انتهى إليه السند من الكلام.

مثال الإسناد والمتن: ما رواه البخاري في صحيحه قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«ثَلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجَدَ حَلاوَةَ الإيمانِ: أنْ يَكونَ اللهُ ورَسولُهُ أحَبَّ إلَيْهِ ممَّا سِواهُما، وأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّهُ إلَّا لِلَّهِ، وأَنْ يَكْرَهَ أنْ يَعُودَ في الكُفْرِ كما يَكْرَهُ أنْ يُقْذَفَ في النَّارِ»** من حديث مشهور فقوله ﷺ: **«ثَلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجَدَ حَلاوَةَ الإيمانِ»** هو **«متن الحديث»** وسلسلة الرواة الذين نقلوه هو **«السند»** ويقال له **«الإسناد»**.

وأنواعه بالنسبة إلى من أُسْنِدَ إليه أربعة:

«الحديث القدسي» و **«المرفوع»** و **«الموقوف»** و **«المقطوع»** وإليك بيانها:

***

الحديث القدسي

الحديث القدسي: هو الحديث المرفوع القولي المسند من النبي ﷺ إلى الله عزوجل.

مثال الحديث القدسي: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«قَالَ اللهُ تَعالَى: يُؤْذِينِي ابنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ، بيَدِي الأمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهارَ» «متفق عليه»**.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

الفرق بينهما من عدة وجوه نذكر منها أربعة أوجه هي أشهرها:

الوجه الأول: أن القرآن الكريم تحدى الله به العرب فعجزوا عن أن يأتوا بمثله أو بعشر سور مثله أو بسورة من مثله ولا يزال التحدي قائما فهو معجزة خالدة إلى يوم الدين والحديث القدسي لم يقع به التحدي والإعجاز.

الوجه الثاني: أن القرآن الكريم جميعه منقول بالتواتر فهو قطعي الثبوت والأحاديث القدسية أكثرها خبر آحاد فهي ظنية الثبوت وقد يكون الحديث القدسي مقبولا وقد يكون مردودا.

الوجه الثالث: القرآن الكريم من عند الله لفظا ومعنى فهو وحي باللفظ والمعنى والحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه من عند الرسول ﷺ على الصحيح فهو وحي بالمعنى دون اللفظ ولذا تجوز روايته بالمعنى عند جمهور المحدثين.

الوجه الرابع: أن القرآن تعبدنا الله بتلاوته ولم يتعبدنا بتلاوة الحديث القدسي.

حكم الحديث القدسي: منه المقبول، ومنه المردود، كغيره من أحاديث الآحاد.

من المصنفات في الحديث القدسي :

«**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**» لمحمد عبد الرءوف تاج الدين بن المناوي «ت ١٠٣٥ هـ».



الحديث المرفوع

المرفوع: مأخوذ من الرفع وهو العلو سمي بذلك لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ.

واصطلاحا: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان الإسناد متصلا أم منقطعا، والْمُسْنِدُ: بكسر النون صحابيًّا أو غيره.

مثال الحديث المرفوع من القول: أن يقول الصحابي سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا أو حدثنا بكذا، أو يقول الصحابي أو غيره قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا.

مثال الحديث المرفوع من الفعل أن يقول الصحابي رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا أو يقول الصحابي أو غيره كان رسول الله ﷺ يفعل كذا .

مثال المرفوع من التقرير: أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا أو يقول الصحابي أو غيره فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ولا يذكر إنكارا لذلك.

***

الحديث الموقوف

الحديث الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول له أو فعل أو تقرير سواء كان متصل السند أم منقطعا.

ويستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيدا، فيقال: وقفه فلان على الزهري أو على مالك وإذا أطلق فلا يراد به إلا الموقوف على الصحابي فقط.

الحديث الموقوف قسمان:

القسم الأول: موقوف له حكم المرفوع: أي موقوف لفظا مرفوع حكما وهو أن يقول الصحابي قولا أو يفعل فعلا لا مجال للاجتهاد فيه أو يقول كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا أو يقول أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا سواء قال ذلك في حياة الرسول ﷺ أم بعد وفاته ﷺ لأن الصحابي إذا قال أمرنا بكذا ونحوه إنما يريد به إثبات شرع، وإقامة حجة فلا يحمل على قول من لا يحتج به، وإنما يحمل على أمر الله وأمر رسوله ومن المرفوع حكما قول التابعي عن الصحابي «**يرفع الحدي**» أو «**ينميه**» أو «**يبلغ به**».

فكل هذا له حكم المرفوع عند الجمهور إذا عُرِف أن الصحابي لم يأخذ عن الإسرائيليات كـ «**أخبار بدء الخلق والأنبياء والملاحم والفتن ومستقبل الزمان**» وأن يكون حديثه ليس له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب .

مثال الحديث الموقوف : الذي في حكم المرفوع عن عمار رضي الله عنه قال: «**من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ**» .

وقول جابر رضي الله عنه: «**كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ**».

وكقول أبي قلابة عن أنس: «**من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا**».

ومنه ما أخرجه أبو يعلى الموصلي بسنده عن محمد بن سعيد عن أبيه يرفعه «**لا يحل لأحد أن يهجر أخاه فوق ثلاث**» .

أما إذا عرف الصحابي بالنظر في الإسرائيليات كـ «**عبد الله بن سلام**» وغيره من مسلمي أهل الكتاب وكـ «**عبد الله بن عمرو بن العاص**» فإنه حصل في وقعة اليرموك كتبا كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور الغيبية حتى كان بعض الصحابة ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا عن الصحيفة فمثل هؤلاء لا يكون حكم ما يخبرون به من الأمور النقلية الرفع لقوة احتمال أن يكون من كتب أهل الكتاب.

والقسم الثاني: موقوف ليس له حكم المرفوع: وهو الحديث الذي فيه مجال للاجتهاد وقد خلا عن قرينة تدل على رفعه.

مثال الموقوف الذي ليس له حكم المرفوع: قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «**كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا قعدوا يتحدثون كان حديثهم الفقه إلا أن يأمروا رجلا فيقرأ عليهم سورة أو يقرأ رجل سورة من القرآن**» وقول جابر رضي الله عنه: «**كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا**» «**رواه البخاري**» .



الحديث المقطوع

المقطوع: **لغة**: ضد الموصول، **واصطلاحا**: ما أُضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أوفعل سواء كان متصل الإسناد أم لا إذا خلا عن قرينة الرفع والوقف، وسمي بذلك لقطعه عن الوصول إلى الصحابي أو النبي ﷺ ويسمى «**الأثر**».

مثال المقطوع: قول مسروق بن الأجدع: «**كفى بالمرء علما أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلا أن يعجب بعلمه**». «**صحيح أخرجه الدارمي والبيهقي في شعب الإيمان**» .

وقول إبراهيم بن محمد بن المنتشر «**كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم**» فالمثال الأول قولي، والثاني فعلي.

حكم المقطوع: ليس بحجة لأنه من كلام الناس.

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

المقطوع: ما وقف على التابعي ، أو من دونه فهو من مباحث المتن .

والمنقطع: ما نسب إلى رسول الله ﷺ وكان في سنده انقطاع فهو من مباحث الإسناد وقد مر ذكره .



الحديث المسنَد

والْمُسْنَد: بفتح النون، يقال لكتاب جُمِع فيه ما أسنده الصحابة أي رووه. **واصطلاحا** : هو الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ مع اتصال سنده.

مثال الحديث المسند: ما أخرجه البخاري قال: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إذا شرِبَ الكلبُ في إناءِ أحدِكُم فليغسِلْهُ سبعًا**».

فهذا حديث مرفوع متصل السند من أوله إلى منتهاه.

الحديث المتصل

المتصل والموصول: بمعنى واحد وهو **لغة**: ضد المنقطع، **واصطلاحا**: ما اتصل سنده سواء كان مرفوعا إلى النبي ﷺ أم موقوفا على الصحابي.

وأما قول التابعي إذا اتصل سنده إلى ذلك التابعي لا يسمى في اصطلاحهم متصلا، نعم يسوغ أن يقال هذا متصل إلى الزهري أو إلى مالك.

***

الإسناد العالي والنازل

قال ابن الصلاح: «**وأصل الإسناد خَصِيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة**».

والإسناد العالي: هو ما قل عدد رواته إلى الرسول ﷺ.

والإسناد النازل: ضد العالي وهو ما كثر عدد رواته إلى الرسول ﷺ.

من المصنفات في الإسناد العالي والنازل:

١ - «**ثلاثيات البخاري**» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ».

٢- «**ثلاثيات أحمد بن حنبل**» لأبي العون محمد بن أحمد السفاريني «ت ١١٨٨هـ».

أقسام العلو:

ينقسم العلو إلى قسمين:

القسم الأول: علو مطلق وهو القرب من رسول الله ﷺ.

فإن كان الإسناد صحيحا: كان الغاية القصوى إذ هو أفضل أقسام العلو، وإن لم يكن الإسناد صحيحا: فصورة العلو موجودة فيه، ولكن لا اعتبار بها مع ضعف السند.

القسم الثاني: علو نسبي، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كالفقه والحفظ والضبط من الصفات المقتضية للترجيح مع صحة السند وإن كثر بعده العدد

إلى رسول الله ﷺ كالقرب من **شعبة**» و «**مالك**» و «**الثوري**» و «**الشافعي**» و «**البخاري**» و «**مسلم**» ونحوهم كأن يروى عن مالك بطريقين رجال أحدهما ستة والآخر سبعة.

النوع الثاني: القرب إلى رواية أحد «**الكتب الستة**» أو غيرها من الكتب المعتمدة ويتفرع من هذا النوع «**الموافقة**» و «**البدل**» و «**المساواة**» و «**المصافحة**».

فالموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل.

مثال الموافقة: كما قال ابن حجر: روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

والبدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل .

مثال البدل: أن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي «**عبد الله بن مسلمة**» عن مالك فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة.

والمساواة: هي استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر السند مع إسناد أحد المصنفين .

مثال المساواة: هو كما قال ابن حجر أن يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا وبينه أحد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد.

والمصافحة: هي كالمساواة إلا أن العبرة فيها بتلميذ أحد المصنفين لا بالمصنف نفسه كأن يروي المحدث حديثا بإسناد لنفسه فيقع عدد إسناد رجاله زائدا عن عدد رجال مؤلف الكتاب براو واحد فيكون المحدث كأنه قد قابل صاحب الكتاب

فروى عنه.

سميت مصافحة: لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

القسم الثالث من العلو النسبي: العلو بتقدم وفاة الراوي.

مثاله: ما قاله الإمام النووي رحمه الله: **«فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف»** فالبيهقي «ت ٤٥٨ هـ» وابن خلف «ت ٤٨٧ هـ» .

القسم الرابع من العلو النسبي: العلو بتقدم السماع، فمن تقدم سماعه من شيخ فروايته أعلى ممن سمع بعده من ذلك الشيخ بعينه.

ويقابل العلو بأقسامه المذكورة النزول: فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول.

*** لماذا العلو مرغوب فيه ؟**

العلو مرغوب فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الأخطاء، لأنه ما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان الأخطاء.

نعم إذا كان في الإسناد النازل مزية ليست في العلو كأن يكون رجاله أوثق من رجال العلو أو أحفظ أو الإتصال فيه أظهر فالنازل حينئذ أولى من العالي.





رواية الأقران

الأقران: جمع قرين وهو الصاحب قال تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾ [ق: ٢٧]، **واصطلاحا:** أن يروي أحد القرينين عن الآخر.

مثال رواية الأقران : كرواية الأعمش عن إبراهيم بن يزيد بن شَرِيك التيمي .

من المصنفات في رواية الأقران:

«**رواية الأقران**» لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني «ت ٣٦٩ هـ».

***

الحديث المدبج

المدبج: بضم الميم وتشديد الباء، سمي بذلك أخذا من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما، **واصطلاحا:** أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

سواء كان ذلك القرين من الصحابة أو التابعين أو غيرهما.

مثال المدبج في الصحابة: رواية كل من عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما عن الآخر.

مثال المدبج في التابعين: رواية كل من الزهري وأبي الزبير عن الآخر.

مثال المدبج في أتباع التابعين: رواية كل من مالك والأوزاعي «عبد الرحمن بن عمر» عن الآخر.

من المصنفات في المدبج:

«المدبج» لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني «ت ٣٨٥ هـ».

***

رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس

رواية الأكابر عن الأصاغر: هي أن يروي الراوي عمن دونه في السن أو اللقي أو المقدار ومن هذا النوع رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك .

مثال ذلك: حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل **«أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة»** .

وفائدة معرفة ذلك: ألا يظن أن في السند انقلابا أو خطأ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر إذ هي الغالب والجادة المسلوكة.

ومن رواية الأصاغر عن الأكابر من رَوَى عن أبيه عن جده.

مثاله: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وفائدته: التمييز بين مراتبهم فنعرف **«الجد»** هل هو **«جد الابن»** أم **«جد الأب»**.

من المصنفات في رواية الأكابر عن الأصاغر والأبناء عن الآباء:

«ماروواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء» للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس الوراق «ت ٣٠٤ هـ».



السابق واللاحق

السابق: مأخوذ من السبق وهو التقدم.

واللاحق: مأخوذ من اللَّحاق وهو التأخر.

واصطلاحا: أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان وتقدم موت أحدهما على الآخر وبينهما أمد بعيد.

مثال السابق واللاحق: الإمام مالك: اشترك في الرواية عنه الزهري وأحمد بن إسماعيل السهمي وبين وفاتيهما «١٣٥هـ» لأن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري توفي سنة «١٢٤هـ» وتوفي السهمي سنة «٢٥٩ هـ».

وفائدة معرفة هذه الصورة : دفع ظن الغلط في تلاميذ الراوي فإنك ربما تستبعد وقوع مثل هذا الفارق في الزمن بين تلميذين لراو معين.

من المصنفات في السابق واللاحق:

«السابق واللاحق» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي « ت ٤٦٣ هـ ».



المهمل

المهمل: مأخوذ من الإهمال وهو الترك، **واصطلاحا**: أن يروي الراوي حديثا عن اثنين متفقين في الاسم فقط، أو متفقين في الاسم واسم الأب، أو متفقين في الاسم واسم الأب والجد، أو متفقين فيها جميعا وفي النسبة، ولم يتميزا بما يخص كلا منهما.

مثال اتفاقهما في الاسم فقط: ما وقع للبخاري من روايته عن أحمد «غير منسوب» عن ابن وهب.

فـ «**أحمد**» إما «**أحمد بن صالح**» أو «**أحمد بن عيسى**» وهما ثقتان.

مثال اتفاقهما في الاسم واسم الأب: «**سليمان بن داو** » و «**سليمان بن داود**» فإن كان الخولاني فهو ثقة وإن كان اليمامي فهو ضعيف.

حكمه: إن كانا ثقتين لم يضر الإهمال كرواية البخاري السابقة، وإن كانا ضعيفين ضر الإهمال أو أحدهما ضعيفا ضر كذلك لعدم معرفة المروي عنه.

ويتبين المهمل بظهور اختصاص الراوي بأحدهما وإن لم يتبين فإشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغال.

الفرق بين المهمل والمبهم: هو أن المهمل ذكر اسمه والتبس تعيينه والمبهم لم يذكر اسمه.

من المصنفات في المهمل:

«**المكمل في بيان المهمل**» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي « ت ٤٦٣ هـ ».

***

من روى عن شيخ حديثا فجحده الشيخ

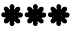
إذا جحد الشيخ مرويه فإن كان جزما: كأن يقول: كذب عليَّ، أو ما رويت هذا أو نحو ذلك: رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه، ولا يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض.

وإن جحَده احتمالا: كأن يقول: ما أذكر هذا أو لا أعرفه: قُبل ذلك الحديث على الأصح، وهو قول أكثر العلماء منهم الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ.

وكثير ممن حدثوا بأحاديث أولا فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنه لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم عن أنفسهم.

مثال من حدث ونسي: ما رواه ربيعة بن عبد الرحمن عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

ثم نسيه سهيل فكان بعده يقول حدثني ربيعة عني أني حدثته فلا ينكره أحد من التابعين.



الحديث المسلسل

المسلسل: **لغة:** اتصال الشيء بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد، سمي بذلك: لشبهه بالسلسلة من ناحية الاتصال.

واصطلاحا: هو اتفاق الرواة على صفة واحدة في طبقاته القولية أوالفعلية أو فيهما معا أو في صيغ الأداء.

مثال الصفة القولية: حديث المسلسل بقوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه «يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: «**اللَّهُمَّ أعِنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عِبادتِكَ**».

فقد تسلسل بقول كل من رواته: وأنا أحبك فقل: إلخ...

مثال الصفة الفعلية: حديث أبي هريرة رضي الله عنه شبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ وقال خلق الله الأرض يوم السبت.

فقد تسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من روى عنه.

مثال الصفة القولية والفعلية معًا: حديث أنس رضي الله عنه لايجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره قال وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال آمنت بالقدر... إلخ.

فقد تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته وقوله آمنت بالقدر.

من المصنفات في المسلسل:

١ - «**المسلسلات الكبرى**» لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي «ت ٩١١ هـ».

٢- «**المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**» لمحمد عبد الباقي الأيوبي الأنصاري «ت ١٣٦٤ هـ».

شروط قبول صيغة السماع

أعلم أنه لا يصح التسليم لمجرد الوقوف على صيغة السماع بين الراوي وشيخه في رواية إلا عند اجتماع شروط ثلاثة:

الشرط الأول: صحة الإسناد إلى الراوي المصرِّح بالسماع.

الشرط الثاني: أن يكون الراوي ممن يصلح الاستدلال بخبره.

الشرط الثالث: السلامة من المعارض المؤثر.

أقسام التحمل وصيغ الأداء

المراد بصيغ الأداء: كيفية الرواية وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: سماع الراوي من لفظ الشيخ وهي أعلى المراتب سواء حدثه الشيخ من كتابه أو حفظه بإملاء أو غيره في معرض الإخبار ليروي عنه.

وذلك يسلط الراوي أن يقول «**حدثني**» لما سمعه وحده و «**حدثنا**» لما سمعه مع غيره وقد تكون النون للعظمة وهذا نادر و «**أخبرني**» لما سمعه وحده و«**أخبرنا**» لما سمعه مع غيره و «**أنبأني فلان**» و «**أنبأنا**» و «**سمعت**» أو «**سمعنا**» و «**قال لنا فلان**» و «**قال فلان**».

واعلم أن قوله: «**قال فلان لنا**» أقوى رتبة من الخالي من حرف الجر وقل من يذكر ذلك.

القسم الثاني: أن يقرأ الطالب على الشيخ والشيخ يسمع وتسمى «**العرْض**» لأن القارئ يعرض على الشيخ الحديث فيقول الشيخ نعم أو يسكت.

وسواء قرأ الطالب أو غيره وهو يسمع والقراءة من حفظ أو كتاب.

وهذا يسلط الراوي أن يقول: **«قرأت على فلان»** أو **«قرئ عليه وأنا أسمع»** أو **«أخبرنا فلان قراءة عليه»** أو **«حدثنا»**.

أما لو كان سكوت الشيخ لإكراه أو غفلة لايكتفى بسكوته .

القسم الثالث: الإجازة.

والإجازة هي الإذن بالرواية وهي ثمانية أنواع:

«المناولة» و **«الإجازة باللفظ»** و **«الإعلام»** و **«كتابة الشيخ للتلميذ»** و **«الوجادة»** و **«الوصية بالكتابة»** و **«إجازة المجهول»** و **«إجازة المعدوم»** وإليك بيان ذلك بالتفصيل:

النوع الأول : **«المناولة»** وهو أن يقول خذ هذا الكتاب فاروه عني.

و اشترطوا في صحة رواية المناولة اقترانها بالإذن بالرواية.

والمناولة أرفع أنواع الإجازة لما اشتملت عليه من مزيد التوثق.

النوع الثاني: **«الإجازة باللفظ»** وهو أن يقول: **«أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني أو ما صح عندك من مسموعاتي»**.

و **«المناولة»** و **«الإجازة»** تسلط الراوي أن يقول حدثني أو أخبرني إجازة فإن لم يقل إجازة لم يجز لأنه يشعر بسماعه منه وهو كذب.

النوع الثالث: **«الإعلام»** وهو **«إعلام التلميذ للشيخ أن لديه بعض حديثه أيرويه عنه فيقول الشيخ نعم»** فإن أذن له في الرواية وإلا فلا عبرة بذلك.

والأصل في ذلك معرفة الراوي وضبطه وإتقانه على أي وجه كان سماعا أو مناولة أو إجازة.

النوع الرابع: «**كتابة الشيخ للتلميذ**» بشيء معين من حديثه يقرنه بلفظ الإجازة.

وهذا يسلط الراوي أن يقول كتب إلي فلان بالإجازة وهذه رواية متصلة إذا روعيت الشروط المتقدمة لتثبيت السماع وثم شرط رابع وهو صحة الكتاب بمعنى أن يكون الكتاب كتاب الشيخ.

فإذا عَرف التلميذ خط الراوي وثبت عنده أنه كتابه إليه فله أن يروي عنه ما تضمن كتابه ذلك من أحاديث.

وقد يتأكد ذلك بقرينة زائدة كقول عبد الله بن أحمد بن حنبل «**كتب إليَّ قُتيبة بن سعيد، كتبت إليك بخطي، وختمت الكتاب بخاتمي يذكر أن الليث بن سعد حدثهم**».

فهذه زيادة وتوكيد وإلا فمجرد أن يقول عبد الله «**كتب إلي قتيبة**» فقد تبين أن ذلك الكتاب كتاب قتيبة ومادام ثقة فهو صادق في تلك النسبة.

ومن أمثلة ذلك: رواية ابن عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عمر، ونحن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان: أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا، وأشار بإصبعيه اللتين تليان الإبهام ، قال: فيما علمنا أنه يعني الأعلام. «**متفق عليه**» .

النوع الخامس: «**الوجادة**» وهي أن يجد بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه إطلاق أخبرني بمجرد ذلك إلا إن كان له منه إذن بالرواية عنه .

حكم حديث الوجادة: قبولها والعمل بها صحيح معتبر بشرط حصول الثقة بالموجود.

النوع السادس: «**الوصية بالكتاب**» وهو أن يوصي عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو بأصوله فقد قال قوم من الأئمة المتقدمين يجوز له أن يروي تلك الأصول عنه بمجرد هذه الوصية وأبى ذلك الجمهور إلا إن كان له منه إجازة.

فتبين مما سبق أن جميع أنواع الإجازة السابقة يشترط في صحتها وقبولها الإذن بالرواية وإن لم يكن له إذن فلا عبرة بذلك كالإجازة العامة كأن يقول أجزت لجميع المسلمين.

النوع السابع: «**إجازة المجهول**» كأن يكون مبهما كأن يقول أجزت لأحمد بن سليمان بالرواية عني وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم .

النوع الثامن: «**إجازة المعدوم**» كأن يقول أجزت لمن سيولد لفلان.

حكم إجازة المجهول والمعدوم: باطلة غير صحيحة.

ويندرج في حكم إجازة المجهول الإجازة لموجود أو معدوم علقت بشرط مشيئة الغير كأن يقول أجزت لك إن شاء فلان أو أجزت لمن شاء فلان .

***

صيغة العنعنة

العنعنة: هي قول الراوي «**عن فلان**» وهي صيغة لا تعني الاتصال ولا الانقطاع بمجردها وقد استعملت في السند المتصل كما استعملت في السند المنقطع.

حكم العنعنة: تحمل على السماع بشرط ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل الأمن في باقي العنعنة عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار كما نص على ذلك ابن حجر.

بخلاف عنعنة غير المعاصر فإنها تكون مرسلة أو منقطعة فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة إلا من مدلس فإنها ليست محمولة على السماع.

الحديث الْمُؤَنَّن

الْمُؤَنَّن: هو قول الراوي «**حدثنا فلان أن فلانا قال**» وحكمه: كـ«**العنعنة**» تحمل على السماع بالشروط المتقدمة في العنعنة.



المتفق والمفترق

المتفق والمفترق: هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا مع اختلاف أشخاصهم

مثاله: «الخليل بن أحمد» ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم أولهم شيخ سيبويه.

وفائدة معرفته: خشية أن يظن المشتركين في الاسم واحدا وهم جماعة.

من المصنفات في المتفق والمفترق:

«المتفق والمفترق» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣ هـ».

المؤتلف والمختلف

هو أن يشترك اسمان فأكثر في صورة الخط ويختلفان في النطق.

سواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل.

مثال الاختلاف في النقط: «حيا » و «حبان».

مثال الاختلاف في الشكل: «بَشِيْر» و «بُشَيْر».

ومعرفة هذا النوع من مهمات علوم مصطلح الحديث حتى قال علي بن المديني: **«أشد التصحيف ما يقع في الأسماء»** .

من المصنفات في المؤتلف والمختلف:

١ - **«المؤتلف والمختلف»** للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري «ت ٤٠٩ هـ».

المتشابه

هو أن تتفق أسماء الرواة لفظا وخطا ، وتختلف أسماء آبائهم لفظا لا خطا أو العكس بأن تتفق أسماء الآباء لفظا وخطا ، وتختلف أسماء الرواة لفظا لا خطا .

مثال الأول : «**محمد بن عَقِيْل**» بفتح العين و «**محمد بن عُقَيْل**» بضمها فالأول نيسابوري والثاني فريابي، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة وقد اتفق الاسمان لفظا وخطا واختلف اسم الأبوين لفظًا لا خطًّا.

ومثال الثاني: «**شريح بن النعمان**» بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه و «**سريج بن النعمان**» بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري اختلف الاسمان لفظًا وخطًّا واتفق اسم الأبوين لفظًا وخطًّا.

ومن المتشابه: أن يحصل الاتفاق في الاسم في الخط واللفظ ولكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه في التقديم والتأخير سواء كان ذلك في الاسمين جملة أم في بعض الحـروف.

مثال الأول: «**الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود**» **ومثال الثاني:** «**أيوب بن سَيَّار وأيوب بن يَسَار**» فالأول مدني مشهور ليس بالقوي والثاني مجهول.

ومن المتشابه: أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين.

مثاله: «**معرف بن واصل**» كوفي مشهور و «**مطرف بن واصل**» شيخ آخر.

من المصنفات في المتشابه:

١- «**تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي « ت ٤٦٣ هـ » .

٢- «**تالي التلخيص**» لأبي بكر الخطيب البغدادي « ت ٤٦٣ » .

مراتب الجرح ستة

الجرح لغة: مصدر جرحه يجرحه إذا أحدث في بدنه جرحا.

واصطلاحا: ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردها وقد مر مثل هذا في أسباب قدح الرواة.

وأُجيزَ الجرح: لضرورة معرفة الثقات من الضعفاء وتمييز الحديث الصحيح من الضعيف ولا يجوز التجريح بسببين إذا حصل بواحد لأن الضرورة تقدر بقدرها.

ومراتب الجرح ستة إليك بيانها:

المرتبة الأولى: الوصف بما دل على المبالغة وأصرحها بـ «**أفعل**» كـ «**أكذب الناس**» و «**إليه المنتهى في الوضع**» أو «**هو ركن الكذب**» ونحو ذلك .

المرتبة الثانية: «**دجال**» أو «**وضاع**» أو «**كذاب**» فإنها وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها .

المرتبة الثالثة: ما فيه اتهام بالكذب أو الوضع وغير ذلك كقولهم «**فلان متهم بالكذب**» أو «**متهم بالوضع**» أو «**متروك**» أو «**هالك**» أو «**متروك الحديث**» أو «**واهي الحديث**» أو «**ساقط**» أو «**فاحش الغلط**» أو «**منكر الحديث**» «**أو ليس بثقة**».

المرتبة الرابعة: ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه مثل «**فلان لا يكتب حديثه**» أو «**فلان لا تحل الرواية عنه**» أو «**فلان رد حديثه**» أو «**طرح حديثه**» أو «**فلان ضعيف جدًّا**» أو «**فلان واه مرة**» أو «**ليس بشيء**».

حكم المراتب الأربع السابقة: لا يحتج بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به.

المرتبة الخامسة: ما صرح فيه بعدم الاحتجاج كقولهم «**فلان لا يحتج به**» أو

«**ضعيف**» أو «**ضعفوه**» أو «**له مناكير**» أو «**مضطرب الحديث**».

حكمه: يكتب حديثه للاعتبار.

المرتبة السادسة: وهي أسهل المراتب قولهم «**ليِّنُ الحديث**» أو «**ليس بالقوي**» أو «**سيء الحفظ**» أو «**فيه مقال**» أو «**فيه ضعف**» أو «**غيره أوثق منه**».

حكمه: يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا وهي أعلى من المرتبة الخامسة.

مراتب ألفاظ التعديل ستة

التعديل: **لغة**: التزكية، **واصطلاحا**: وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره، **وهو ستة مراتب إليك بيانها**:

المرتبة الأولى: وهي أرفع مراتب التعديل ما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بـ «**أفعل التفضيل**» مثل «**أوثق الناس**» أو «**أضبط الناس**» أو «**أثبت الناس**» أو «**إليه المنتهى في التثبت**» أو «**ليس له نظير**».

حكمه: يحتج بحديثه.

المرتبة الثانية: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل بتكرير الصفة لفظاً كـ «**ثقة ثقة**» أو «**ثبت ثبت**» أو معنى كـ «**ثقة مأمون**» أو «**ثقة حافظ**» أو «**عدل ضابط**» أو «**فقيه حجة**».

حكمه: يحتج بحديثه لكنه دون المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة: من أفرد بصفة كـ «**ثقة**» أو «**متقن**» أو «**ثَبْت**» أو «**عدل**» أو «**حجة**» أو «**إمام**».

حكمه: يحتج بحديثه لكنه دون المرتبة الثانية.

الرابعة: ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط مثل «**صدوق**» أو «**مأمون**» أو «**محله الصدق**» أو «**لا بأس به**» أو «**ليس به بأس**».

حكمه: يكتب حديثه وينظر فيه.

المرتبة الخامسة: ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل «**فلان شيخ**» أو «**ليس ببعيد من الصواب**» أو «**صويلح**» أو «**صدوق إن شاء الله**» أو «**فلان يروى حديثه**» أو «**يعتبر به**».

حكمه: يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الرابعة.

السادسة: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح مثل «صالح الحديث».

حكمه: لا يحتج بحديثه ولكن يكتب حديثه للاعتبار.

أحكام تتعلق بالجرح والتعديل

يقبل الجرح والتعديل من: عارف بأسبابهما ممن ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندرَ جارحُهُ.

ويعرف ذلك: بشهرته بين أهل العلم كالإمام مالك والشافعي وأحمد و سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

ولو كان الجرح والتعديل مصدرهما واحد على الأصح.

ويقبل التعديل: من غير ذكر سببه على الصحيح ، لأن الأسباب كثيرة يصعب حصرها.

وأما الجرح: فلا يقبل إلا مفسرا لاختلاف الناس فيما يحصل به الجرح من فسق الاعتقاد والتدليس وغيره فيجب بيانه ليعلم ولأنه لا يصعب ذكره.

وتقبل تزكية العبد والمرأة كما تقبل روايتهما.

إذا تعارض الجرح والتعديل: قدمنا الجرح على التعديل إن صدر مفسرا من عارف بأسبابه لأنه اطلع على زيادة خفيت على المعدل ، والمثبت مقدم على النافي.

وإن لم يبين سبب الجرح لم يقدح فيمن ثبتت عدالته.

وأما غير العارف بالسبب لم يعتبر تجريحه.

وإن خلا المجروح عن التعديل: قُبل الجرح فيه دون بيان السبب إذا صدر من عارف كما هو المختار عند ابن حجر لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه.

من المصنفات في الجرح والتعديل :

١ - «**التاريخ الكبير**» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري «ت ٢٥٦ هـ».

٢ - «**الجرح والتعديل**» لأبي عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي «ت ٣٢٧ هـ».

***

من المهم عند المحدثين

ذكر علماء الحديث مهمات ينبغي معرفتها لطالب هذا الفن إليك بيانها:

أولا: «**معرفة طبقات الرواة**» والطبقة هي عبارة عن: جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

وفائدة معرفة ذلك: الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد بالعنعنة.

من المصنفات في ذلك:

١ - «**الطبقات الكبرى**» لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي «ت ٢٣٠ هـ».

٢ - «**طبقات القراء**» لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمر الداني «ت ٤٤٤ هـ».

ثانيا: «**معرفة مواليدهم ووفياتهم**» وفائدة ذلك أن بمعرفتها يحصل الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم وهو في نفس الأمر ليس كذلك.

من المصنفات في معرفة تواريخ الرواة:

«**تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**» لأبي سليمان محمد بن عبد الله الربعي «ت ٣٧٩ هـ».

ثالثا: «**معرفة بلدانهم وأوطانهم**» وفائدته الأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا لفظا لكن افترقا بالنسبة كـ «**عمرو المكي**» و «**عمرو المدني**».

من المصنفات في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

«**الأنساب**» لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني «ت ٥٦٢ هـ».

رابعا: «**معرفة أحوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة**» لأن الراوي إما أن تعرف

عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك.

وقد مرت أسباب القدح.

من المصنفات في معرفة الثقات والضعفاء من الرواة:

١ - **«الثقات»** لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي «ت ٣٥٤ هـ» .

٢- **«الكامل في ضعفاء الرجال»** لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني «ت ٣٦٥ هـ» .

خامسا: **«معرفة من اختلط من الرواة»** والاختلاط هو فساد العقل أو عدم انتظام أقواله بسبب خَرف أو عمى أو احترقت كتبه فحدث من حفظه فاختلط أو غير ذلك.

حكم رواية المختلط: يقبل منها ما رواه قبل الاختلاط ولا يقبل منها ما رواه بعده أو كان مشكوكا فيه.

من المصنفات في من اختلط :

«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط» للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي «ت ٨٤١ هـ» .

سادسا: **«معرفة كنى المسمين ممن اشتهر باسمه وله كنية»** فلا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنيا فيظنه القارئ آخر .

سابعا: **«معرفة أسماء المكنين»** وهو عكس الذي قبله.

ثامنا: **«معرفة من اسمه كنيته»** وهم قليل كـ **«أبي بلال الأشعري»** إسمه كنيته.

تاسعا: **«معرفة من اختلف في كنيته»** وهو كثير كـ **«أسامة بن زيد»** قيل كنيته **«أبو محمد»** وقيل **«أبو عبد الله»** وقيل **«أبو خارجة»**.

عاشرا: **«معرفة من كثرت كناه»** كابن جريج له كنيتان **«أبو الوليد»** و **«أبو خالد»**.

الحادي عشر: **«معرفة من كثرت نعوته وألقابه»** .

الثاني عشر: **«معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه»** كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني أحد أتباع التابعين.

وفائدة معرفته: نفي الغلط عمن نسبه إلى أبيه فقال أخبرنا ابن إسحاق فنسب إلى التصحيف وأن الصواب أخبرنا أبو إسحاق وعكسه إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

الثالث عشر: **«معرفة من وافقت كنيته كنية زوجته»** كـ **«أبي أيوب الأنصاري»** و **«أم أيوب»** وهما صحابيان مشهوران .

الرابع عشر: **«معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه»** كـ **«الربيع بن أنس عن أنس»** فيظن أنه يروي عن أبيه وليس أنس والده بل أبوه بكري وشيخه أنس أنصاري وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من أولاده بخلاف ما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد فعامر روى عن أبيه سعد **«بن أبي وقاص»** واسمه **«مالك»**.

الخامس عشر: **«معرفة من نسب إلى غير أبيه»** كـ **«المقداد بن الأسود»** نسب إلى الأسود الزهري لكونه تبناه وإنما هو مقداد بن عمرو.

السادس عشر: **«معرفة من نسب إلى أمه»** كـ **«محمد بن الحنفية»** أبوه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

السابع عشر: **«معرفة من نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم»** كـ **«الحذاء»** ظاهره أنه منسوب إلى صناعتها أو بيعها وليس كذلك وإنما كان يجالسهم فنسب إليهم والحذاء هو خالد بن مهران أبو المنازل البصري.

من المصنفات في الأنساب:

١ - **«الأنساب»** لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني «ت ٥٦٢ هـ».

٢- **«اللباب في تهذيب الأنساب»** للعلامة عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير «ت ٦٣٠».

الثامن عشر: **«معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده»** كـ **«الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب** رضي الله عنه».

التاسع عشر: **«معرفة ما إذا اتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا»** كـ **«عمران عن عمران عن عمران»** فعمران الأول يعرف بـ **«عمران القصير»** والثاني هو **«أبو رجاء العطاردي»** والثالث **«عمران بن حصين»** الصحابي رضي الله عنه.

العشرون: **«معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه»** مثاله **«البخاري روى عن شيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي وروى عن البخاري مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح»** فشيخ البخاري مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري والراوي عن البخاري تلميذه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح فقد اتفق اسم شيخ البخاري واسم الراوي عن البخاري.

وفائدة ذلك: رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا.

الحادي والعشرون: **«معرفة الأسماء المفردة»** وهي أن يكون لشخص من الرواة اسم لا يشاركه فيه غيره من الرواة وغالبا ما تكون هذه المفردات غريبة يصعب النطق بها.

أمثلة ذلك: من الصحابة **«أَجْمَد بن عُجَيْان»** اسم صحابي ومن غيرهم **«ضُرَيْب بن نُقَيْر بن سُمَيْر»**.

الثاني والعشرون: معرفة **«الكنى»** المفردة و **«الألقاب»** و **«الأنساب»** وهي تقع تارة بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وتقع نسبة إلى عاهة أو حرفة وتارة تقع إلى القبائل وتارة إلى الأوطان وغير ذلك.

من أمثلة ذلك: «**أبو الحمراء**» مولى رسول الله ﷺ واسمه «**هلال بن الحارث**» ولقبه «**سفينة**» ﷺ ومن غير الصحابة «**أبو الْعُبَيْدَيْن**» كنية «**معاوية بن سَبْرَة**» وقد تقع الأنساب ألقابا كـ «**خالد بن مخلد القطواني**» كان كوفيا ويلقب القطواني وكان يغضب منها.

من المصنفات في معرفة الكنى والألقاب:

١- «**نزهة الألباب في الألقاب**» للحافظ ابن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ».

٢- «**كشف النقاب عن الألقاب**» لجلال الدين السيوطي «ت ٩١١ هـ».

الثالث والعشرون: معرفة الموالي بـ «**الرق**» أو «**الحلف**» أو «**الإسلام**» لأن كل ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلكِ إلا بالتنصيص عليه.

الرابع والعشرون: «**معرفة الأخوة والأخوات**».

من المصنفات في معرفة الإخوة والأخوات:

«**كتاب الاخوة**» لأبي العباس محمد بن إسحاق السراج «ت ٣١٣ هـ».

الخامس والعشرون: «**معرفة صفة كتابة الحديث**» وهو أن يكتبه مبينا مفسرا ويشكل المشكل منه وينقطه.

السادس والعشرون: «**معرفة صفة عرضه**» وهو مقابلته مع الشيخ الذي سمع منه أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئا فشيئا.

السابع والعشرون: «**معرفة صفة سماعه**» بألا يتشاغل بما يخل به من نسخ أو حديث أو نعاس حال السماع.

الثامن والعشرون: «**معرفة صفة إسماعه**» بأن يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه أو من فرع قوبل على أصله.

التاسع والعشرون: «**معرفة صفة الرحلة فيه**» حيث يبتدئ بحديث أهل بلده

فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه في أسفاره بتكثير المسموع أولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ.

الثلاثون: «**معرفة صفة تصنيفه**» وذلك إما على المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة فإن شاء رتبه على سوابقهم وإن شاء رتبه على حروف المعجم وهو أسهل تناولا أو تصنيفه على الأبواب الفقهية أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتا أو نفيا والأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن فإن جمع الجميع فليبين علة الضعف أو تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناولها أو بجمعه على الأطراف فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده إما مستوعبا وإما مقيدا بكتب مخصوصة.

الحادي والثلاثون: معرفة سبب الحديث مثاله حديث البحر «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**» سببه أن رجلا جاء إلى الرسول ﷺ فقال يارسول الله: إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال ﷺ: «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**».

***

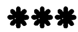
آداب الشيخ والطالب

ومن المهم معرفة آداب الشيخ والطالب:

فيشترك الشيخ والطالب: في تصحيح النية وتطهر القلب من أغراض الدنيا كالشهرة.

وينفرد الشيخ: بأن يسمع إذا احتيج إليه، ولا يحدث ببلد فيه أولى منه، بل يرشد إليه ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فإنه يرجى له صحتها، وأن يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدث قائما ولا عجلا، ولا في الطريق إلا إن اضطر إلى ذلك وأن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير، أو النسيان لمرض أو هرم، وإذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون له مستمل يقظ.

وينفرد الطالب: بأن يوقر الشيخ، ولا يضجره، ويرشد غيره لما سمعه، ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر، ويكتب ما سمعه تاما، ويعتني بالتقييد والضبط، ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه.

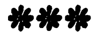


تحمل الحديث في الصغر

قيل أقل سن السماع خمس سنين.

والصحيح أن العبرة في رواية الحديث: بالضبط، والتمييز، والقدرة على الأداء، فإذا فهم الصغير الخطاب، ورد الجواب، كان مميزا صحيح السماع، ولو كانت سنه دون خمس سنين وإن لم يفهم الخطاب ورد الجواب لم يصح سماعه ولو كان سنه أكثر من خمس سنين، قال القاضي عياض: متى ضبط ما سمعه صح سماعه، لا خلاف في هذا.

تم ولله الحمد والمنة، وكان الفراغ منه يوم الخميس لتسع عشرة مضت
من شهر ربيع الأول سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف هجرية
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه



فهرس العذب المختصر في مصطلح أهل الأثر

المقدمة.......................................٥
ترجمة موجزة عن الحافظ بن حجر ٧
التعريف بنخبة الفكر وشرحه نزهة النظر......................٨
أول من صنف في علوم الحديث..............................٨
مقدمة في مبادئ علم مصطلح الحديث.......................١٠
الخبر المتواتر ١٣
خبر الآحاد...١٥
الحديث المشهور ١٥
العزيز ١٦
الغريب...١٧
تقسيم الغريب ١٧
المتابعة والشواهد والاعتبار ١٩
الحديث الصحيح ٢١
الحديث الصحيح قسمان : صحيح لذاته وصحيح لغيره ٢٢
الحديث الحسن قسمان : حسن لذاته وحسن لغيره ٢٤
جمع الصحيح والحسن في صف واحد ٢٥
زيادة الثقة ٢٦
مدخل إلى مختلف الحديث ٢٨
مختلف الحديث ٢٩
الحديث المحكم ٣١

الناسخ والمنسوخ ٣٢
معرفة الناسخ والمنسوخ من الأحاديث ٣٢
لا تلازم بين السند والمتن في الصحة والضعف ٣٥
الحديث المردود........................ ٣٥
الحديث المعلق ٣٥
الحديث المرسل........................ ٣٦
المرسل الخفي ٣٧
الحديث المعضل........................ ٣٨
الحديث المنقطع........................ ٣٩
الحديث المدلس........................ ٤٠
الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ليس مقطوعا به........................ ٤٣
أسباب قدح الرواة عشرة ٤٣
الحديث الموضوع ٤٥
بماذا يعرف الحديث الموضوع ؟ ٤٥
الحديث المتروك........................ ٤٧
الحديث المنكر ٤٨
الحديث المعروف ٤٩
الحديث الشاذ........................ ٤٩
الحديث المحفوظ........................ ٥١
جهالة الراوي ٥٢
المبهم ٥٤
البدعة ٥٥

سوء الحفظ..٥٦
الحديث المدرج..٥٧
الحديث المقلوب..٥٩
المزيد في متصل الأسانيد..٦١
الحديث المضطرب..٦٢
الحديث المصحف..٦٤
الحديث المحرف..٦٥
إبدال لفظ « الرسول » بـ« النبي » ﷺ والعكس..٦٥
الحديث المعلل..٦٧
حكم العمل بالحديث الضعيف..٦٩
الأحاديث المسندة..٧١
الحديث القدسي..٧٢
الفرق بين الحديث القدسي والقرآن..٧٢
الحديث المرفوع..٧٤
الحديث الموقوف..٧٥
الحديث الموقوف قسمان..٧٥
الحديث المقطوع..٧٧
الفرق بين المقطوع والمنقطع..٧٧
الحديث المسند..٧٨
الحديث المتصل..٧٨
الإسناد العالي والنازل..٧٩
أقسام العلو..٧٩
لماذا العلو مرغوب فيه ؟..٨١

رواية الأقران ٨٢
الحديث المدبج ٨٣
رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس........................ ٨٤
السابق واللاحق ٨٥
المهمل ٨٦
من روى عن شيخ حديثا فجحده الشيخ........................ ٨٧
الحديث المسلسل ٨٨
شروط قبول صيغة السماع........................ ٨٩
أقسام التحمل وصيغ الأداء........................ ٨٩
القسم الثالث : الإجازة........................ ٩٠
صيغة العنعنة ٩٣
الحديث الْمُؤَنَّن........................ ٩٣
المتفق والمفترق........................ ٩٤
المؤتلف والمختلف ٩٤
المتشابه........................ ٩٥
مراتب الجرح ستة ٩٦
مراتب ألفاظ التعديل ستة ٩٧
أحكام تتعلق بالجرح والتعديل ٩٨
من المهم عند المحدثين ١٠٠
آداب الشيخ والطالب ١٠٦
تحمل الحديث في الصغر........................ ١٠٧
الفهرس ١٠٩

***